

عواد

مسألة الأحوال الشخصية



347.6  
H96m A

~~1955~~

Jan 22 1963

~~1955~~

11 Dec 63

JAFET LIB.

2 - FEB 1993

08 MAY 1998

Circulation Dept. 3

JAFET LIB.

JAFET LIB.

30 MAY 1998

Circulation Dept. 3

JAFET LIB.

1 JUL 1998

Circulation Dept. 3

JAFET LIB.

30 MAY 1995

Circulation Dept. 1

JAFET LIB.

13 APR 1998

Circulation Dept. 3

تجدید صالح الدفر

لغویون



347-6  
H96-mA

مكتبة رعية  
الكنيسة  
من الكتب  
مكتبة

مسألة المسائل  
في لبنان  
رئيسية  
بدرش

# مسألة الاحوال الشخصية

بظم

اخوري منصور عواد

امين السر العام لمؤتمر الطوائف المسيحية

والعاطفة الاسرائيلية العام

بروت ١٩٥٢

لا مانع من طبعه  
بكركي في اول نيسان ١٩٥٢

الحفيظ

( مكان الختم ) انطون بطرس  
بطريوك انطاكية وسائر المشرق



## مسألة المسائل

### مسألة احوال الشخصية

في ٢ نيسان ١٩٥١ صدق المجلس النيابي اللبناني قانون الاحوال الشخصية للطوائف المسيحية وللطائفة الاسرائيلية وافره فغامة رئيس الجمهورية وامر باذاعته .

منذ ذلك التاريخ صار الحديث عن هذا القانون حديث الناس في لبنان دون ان يطلع عليه الا الندر الاقل منهم ، ثم صارت مسألة الاحوال الشخصية لعموم الطوائف اللبنانية مسألة المسائل وشغل الحكومة اللبنانية الشاغل ولا سيما بعد ان قدمت نقابة المحامين في بيروت مشروع قانون للاحوال الشخصية وقررت الاضراب العام المستمر الى ان تحيل الحكومة هذا المشروع الى المجلس النيابي ، بل منذ تنفيذ الاضراب في ١٢ ك ١٩٥٢ لم تعد مسألة الاحوال الشخصية منحصرة بقانون ٢ نيسان السابق الذكر بل تعدته الى قانون الاحوال الشخصية لدى طوائف لبنان الممثلة اي السنة والشيعة والدرزية بما ان نقابة المحامين قررت المطالبة بقانون موحد لجميع الطوائف اللبنانية وحصرت صلاحية هذه الطوائف في نقاط معينة اعتبرتها من صلب الدين وطلبت ان تنزع عن السلطات المذهبية بقية الصلاحيات التي بيدها باعتبار انها زمنية بحتة . وبعد ان كانت هذه المسألة حديث الناس صارت مشكلة المشاكل لان المحامين اصرروا على متابعة الاضراب الى ان تستجاب طلباتهم ، ورجال الدين الاسلامي بالتكاتف والتضامن فيما بينهم وبين انهاء طوائفهم وقفوا وقفة واحدة بوجه مشروع النقابة لا يقبلون ان يتنازلوا عن حرف واحد من قانون احوالهم الشخصية بعبء ان توامسهم وعادتهم وتقاليدهم هي

من كتابهم المنزل ومن حقوقهم المكتسبة وفرتوا توحيد كلمتهم  
وموقفهم بتهديد كل من تسول له نفسه بالافتئات على حقوقهم الدينية  
الطائفية ايا كان رؤساء الروحيات في الطوائف المسيحية لم يكونوا  
اقل تشبها باحوالهم الشخصية من قادة الطوائف المحمدية ، فمقدوا لذلك  
مؤتمرا في بكركي يوم ٢٤ ك ٢٤ ١٩٥٢ حضره رؤساء الطوائف المسيحية  
جميعها من كراولة وبطاركة ورؤساء اساقفة واساقفة او ممثلين لهم  
وللطائفة الاسرائيلية وفرروا باجماع الرأي التمسك بقانون ٢ نيسان ١٩٥١  
وطالبوا بالمساواة بين ابناء الطوائف اللبنانية في هذه القضية الحيوية .

ونجاء نشبت نقابة المحامين في بيروت بقرارها واصرارها على الاضراب  
والاستمرار فيه ونجاء الموقف الحازم الذي وقفه رؤساء الطوائف الدينية  
وتوقف المحاكم عن السير في القضاء وتعطيل مصالح الناس ووقوع الاذى  
على الموقوفين بتهم جزائية ، حارت الحكومة في امرها وحاولت ان  
ان تهني المشكلة بما يرضي جميع اللبنانيين وذلك بسعيها لدى رؤساء  
الدين لكي يتساهلوا في الامر مع فئة من بينهم الذين يطلبون الاقتداء بالامم  
الغربية في فصل الدين عن الدنيا واتباع خطة العصر الحالي بان تكون  
دفة الامور كلها او جلها في يد الحكومة المدنية تشريعا وادارة وقضاء  
وان يتنازل رؤساء المذاهب للسلطة المدنية عن حقوقهم او عن بعض  
حقوقهم في الاحوال الشخصية ولا سيما مما هو معتبر منها زمنيا بحتا

وكانت اللجنة الاستراكية في المجلس النيابي اول من فكر باقتراح  
مشروع للاحوال الشخصية يرفع يد السلطات المذهبية عنها ويجعلها في يد  
الحكومة اسوة بالدول الغربية التي انفصلت فيها الحكومات الزمنية عن  
الكنيسة ، فقدمت هذا الغرض مشروعاً بتاريخ ٧/٨/١٩٥١

اما الحكومة اللبنانية فشك عليها ان تحل اضراب النقابة بسلطانها



الادارية او بالطرق القانونية بما ان معظم رجالها من المحامين ، ففكرت في وضع حل منها بمشروع قانون يرضي الجميع على اساس ان رؤساء الطوائف اللبنانية يتنازلون عن بعض صلاحياتهم والمحامين يعودون عن بعض مطالبهم . فوضعت بمشروع قدمه النواب السادة روفائيل لحود ورشاد عازار وفيلان عيسى الحوري وتحول هذا المشروع ومشروع الجبهة الاشتراكية الى لجنة الادارة والعدلية في المجلس النيابي لنقول في كل منها كلمتها . ففي ٢٨ اذار سنة ١٩٥٢ ودّت اللجنة باكثريتها مشروع الجبهة الاشتراكية ولم ترف في مشروع النواب الثلاثة مما يرضي رؤساء الطوائف اللبنانية ولا نفاية للمحامين فادلت الحكومة برأيها في الامر بالكلمة التالية :

### كلمة الحكومة

« ان جميع قضايا الاحوال الشخصية التي تتعلق بالدين تبقى بصورة الزامية من صلاحية المحاكم الشرعية والمحاكم المذهبية . »

اما القضايا الزمنية التي ليس لها علاقة بالدين فلا ترى الحكومة مانعاً من اجراء تعديل فيها اذا رغبت اللجنة والمجلس ذلك عملاً ، بسياستها العامة القائمة على مراعاة التساوي بين جميع الطوائف .

ولكن اذا رغب في حصر التعديل في صلاحيات محاكم بعض الطوائف فالحكومة ترى من الافضل مباحة ذوي العلاقة في امر هذا التعديل قبل اجرائه . »

ثم تقدمت بمشروع جديد اعتبرته موافقاً بحل المشكل ورضي الجميع لاعتقاده انه سارى بين جميع الطوائف اللبنانية دون ان يخرج المحدثين في شيء . على ان الحقيقة غير ذلك بما ان الرؤساء الرومانيين في الطوائف المسيحية اعتبروا ان هذا المشروع اعرج لا تضمن به سلامة العقائد والاداب

الدينية ولا المساواة بين أبناء الرعية الواحدة .

لهذا رأينا ان نشرقوا بين الاحوال الشخصية التي صدرت في الجمهورية اللبنانية للطائفتين السنية والشيعية معاً والطائفة الدرزية وحدها فالطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية بحسب تواريخ صدورها وان تتبعها بنشر المشاريع التي اشترتا اليها ونعلق على كل مشروع منها بكلمة تدل على ما فيه مما لا يقره الدين ولا الآداب الدينية ولا يتفق مع المساواة بين أبناء الدولة الواحدة ولا مع الحق والعدل .

# ١

**صلاحيات المحاكم الشرعية**

**السنية والجمهورية في لبنان**

**من نظام المحاكم الشرعية**

الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٤١/ن.ي. المؤرخ في ٢٤ ٢ ١٩٤٢  
والمعدل بقانون ٤ ك ١٤ ١٩٤٦

## القسم الثاني

**في اختصاص المحاكم الشرعية وصلاحياتها**

**الفصل الأول**

**في الاختصاص**

والمادة ١٤ - ( المعدلة بقانون ٤ ك ١ سنة ١٩٤٦ )

يحدث في أحد من المحاكم الشرعية لدى لدى والمعاملات المعقولة  
بالمواد الآتية :

١ - خطبة النكاح وهديتها

٢ - النكاح

٣ - الصلح والفرقة

٤ - المهر والجهاز

٥ - النفقة والحصص وضم الممتلكات والممتلكات من أولادهم

٦ - النسب

٧ - الولاية والوصاية

٨ - البلوغ والنفقة والنفقة

٩ - الحجر

١٠ - المفقود

١١ - الوصية

١٢ - ثلث الوفاة والمخار لاث وحق الحصص لاث

١٣ - تحرير الشركة والاشراف على اداء اموال الايتام وفقا لنظام

ادارة اموال الايتام

١٤ - الوفاة ، حكمه ، برومه ، صحبه ، شروطه ، استحقاقه ،

قسمته قسمة حفظ وعمران

١٥ - نصب الموقوف للموقف والقيم على الوصي العائلي فقط.

اما عن الموقوف العائلي او الموقوف او الموقوف او المستقل فدائرة الوصية

هي القيم حسب المادة ٥٥ من قانون توجيه الجهات

١٦ عزل الوصي وقته من الوصي العاقل ومحاسنته وعزل الموالي  
على الوفاء ومحاسبة امتوي على الوفاء المدري أو الوفاء المستثنى والحكم  
عليهم بما يلزمهم من المال

١٧ الأدب لولي والوصي وشعولي الأوفاء مدبره لمصلحة

١٨ - عظيم وسجل صك الوضعة والوفاء على صودها

١٩ - منظمة الوكاة في الدعوى والامور الداخلية في احتفاس

### المادة ٢٠ الشريعة

٢٠ وفيما يتعلق بالوفاء مدبره محض محنة هذا المذهب بالنظر  
في الامور التي تعود لبعض العواض الخاصة بى ادارة الازمة في السيرة

المادة ١٥ المعدلة قانون ١٤١٦ سنة ١٩٤٦

في لدعوى حالية بخور مدبركم - سرعه ان يحجر حرجاً احتياطياً  
اموال المدبوعه مقولة بوجوده لديه او يجب مد شخص ثالثة عملاً  
كانت مديونة كى بخور لها في دعوى العن مقولة ان يحجر حرج استحقاق  
وها ان سمع دعوى الثابت لحق والحجر ، ردات كاه وده ، لاحكام قانون  
المحاكمات المدنية .

المادة ١٦ - المدبركم الشريعة في الامور المذكورة آتياً لاسمعة عند الاشارة  
، موري القبطه اهدلية لآخر ، مولات السمع والسعد والاحصار

المادة ١٧ المعدلة قانون ١٤١٦ سنة ١٩٤٦

تمنع على المدبركم الشريعة رؤنة المدعوى واهاملات عبر المدكوره  
في المادتين ١٤ و ١٥ كى تمنع عدم رؤنة المدعوى واهاملات اشارة اليها  
بحق لاجاب من مذهبها المدعى لبلاد محصع في الاحوال الشخصية الى

القانون المدني . وذلك وبما خلا مسائل الوقف أي بقى خاصة لأشخاص المحاكم الشرعية .

مادة ١٨ - في الأحوال المذكورة في المدة السابقة يتعم على المحكمة أن ترد الدعوى عموا لعدم الاحصاء ولو لم يمتثل أحد على ذلك .  
 أن هذا القانون الذي صدر في ٤ - ٢٢ - ١٩٤٢ ونعتمد في ٤ - ١ - ١٩٤٦ لم توافق صدوره ولا بشره ولا تعدله صحة ما على الإطلاق لا من قبل بقية المحاكم ولا من قبل من غلبه من السلطات الدينية أو المدنية في أساء ولا من قبل أي نظام سياسي أو شرعي أو درري أو مذهبي .

## ٢

### صلاحيات الطائفة الدرزية في الأحوال الشخصية

#### المطالبة بقاضي الزهبي في لبنان

يقطع هذه الصلاحيات من القانون الصادر في ٢٤ شباط ١٩٤٨  
 المخصص بالأحوال الشخصية للأصناف بدرية

الفصل الأول والثاني والرابع الخصة وأرواح واحكامهم

#### المادة ١ لقاية المادة ٢٣

الفصل الخامس من مرسوم ٢٤ لاية المادة ٢٧

الفصل السادس الحق في روحه ومقدوره من المادة ٢٨ لاية المادة ٣٦

الفصل السابع والثامن يعرفات أي في مسح الأرواح والإطلاق من

#### المادة ٣٧ لقاية ٥٣

الفصل التاسع الخصة ، من المادة ٥٤ لاية المادة ٦٦

الفصل العاشر الحق في الراحة بلاه على الآله ، من المادة ٦٧



## لغاية المادة ٧٤

الفصل الحادي عشر العقق الزاوجه للاثاء وفي بققه دوي

الارحام ، من مادة ٧٥ لغاية المادة ٨٠

الفصل الثاني عشر الاوه الخرة ، من مادة ٨١ لغاية مادة ٨٧

الفصل لثا عشر والرابع عشر الوصية ونصرت الوصي ، من المادة ٨٨

## لغاية المادة ١١٨

الفصل الخامس عشر الحجر عى تجرون وانقواء والسفه ودي العلة

ومع عيل الحجر ، من المادة ١١٩ لغاية مادة ١٢٥

الفصل لسادس عشر نفقود و قبته عنه ، من مادة ١٢٦ لغاية المادة ١٣٦

فصل السابع عشر لسب ، من مادة ١٣٧ لغاية المادة ١٤٤

الفصل الثامن عشر الوصه والارث ، من مادة ١٤٥ لغاية المادة ١٦٩

الفصل التاسع عشر : الاوقاف .

وهذا قانون مد اورد بحس لنواب وشرة رئيس الجمهورية

في ٢٤ شاط سنة ١٩٤٨ دون ان يصح او يعترض عنه احد في لندن لافس

حدوده ولا مد شره لافس قبل لقاء المحامس ولافس من اي محام

درزي او سني او شعبي او مسيحي

## ٣

## قانون

تحديد صلاحيات المراجع المذهبية لطوائف المسيحية

والطائفة الاسرائيلية

مادة الاولى - يخص هذا القانون تحديد صلاحيات اراجع لمذهبة

جميع الطوائف المسيحية والصائفة الاسرائيلية وبعض احكامها وحل  
الخلافت التي نشأت فيها سحر او سحر ودين سائر المراجع اذهبية او  
الحاكم المدنية اللبنانية

اما هذه الطوائف فهي :

- الطائفة المارونية

- طائفة الروم الارثوذكسية

طائفة الروم الكاثوليكية الميكية

الجماعة الارمنية المرمورية - ارثوذكسية

الجماعة الارمنية الكاثوليكية

- الطائفة السريانية الارثوذكسية

- الجماعة السريانية الكاثوليكية

جماعة الاشورية الكلدانية المصطورية

- الطائفة الكلدانية

- الطائفة اللاتينية

- الطائفة الانجيلية

- الطائفة الاسرائيلية

المادة ٢ - يدخل في اختصاص امر جمع اذهبية الخطية والحكم في

صحتها او في فكها او بطلان واعتراف

المادة ٣ - يدخل في اختصاص امر جمع اذهبية

اولا - عقد زواج واحكامه وامتحانات لروحه .

ثانيا - صحة الزواج وبطلانه

ثاني - فصح الزواج او انحلال روابطة الانطلاق والافراق  
 رابع - فصل جميع ما في المصلحة الخاصة والعمومية  
 ما رالت لعلاقات الروحانية او معاً للدعوى الروحانية المذكورة في  
 هذه المادة .

المادة ٤ - يدخل في اختصاص المراجع المذكور  
 اولاً - دعوة وتبرعة الاولاد ومقاعدهم  
 ثانياً - التبني  
 ثالثاً - المصلحة المالية على الاولاد .  
 رابعاً - حصص الاولاد وتوزيعهم حتى اكملوا سن الرشد أي ثمانية  
 عشرة سنة كاملة .

المادة ٥ - يدخل في اختصاص المراجع المذكور  
 اولاً - فرض وتقسيم المصلحة على احد الزوجين الاخر وذلك في اثناء  
 رويته دعوى الافتراق والطلاق وخصام  
 ثانياً - فرض وتقسيم المصلحة للوالدين والاولاد الاصول والعروع  
 ثالثاً - فرض وتقسيم المصلحة عند احكام انفصال الزوج او فسخه .  
 المادة ٦ - يدخل في اختصاص المراجع المذكور المصلحة على القاصر  
 سن أربعين لوصي ومخضنه وعديته وعمره عند الافس .  
 لا يحق للوصي ان يدير اموال القاصر متى نجح . ورت جميع حصة  
 الاقل ليرة من ان ادارة الاموال المذكورة تكون موصية بتقسيم عيـد  
 بمحكمته المدنية المصلحة بناء على طلب الرئيس الروحي او الوصي او  
 النائب العام او كل ذي مصلحة .

غير انه اذا لم يمس هذه المحكمة ان يصيب القاصر من ربح التركة لا  
يريد على احب ج ب هذا القاصر عليه حمله فعدته تصرف الظرف عن  
تعيين القيم ويكتفى بالوصي .

ان القيم يكون مدته من سنة واحدة الوصي عليه ومحور ان يكون  
الوصي معه فله ، ويخضع للضوابط التي يرض عليها القانون بشأن الوصي  
وكل صفة خاصة غيره ، تراها المحكمة امدية لازمة صفة حقوقية صر  
على القيم ان يقدم الوصي ان لم يرض عليه القيم معيشة الوصي عليه  
وترسب شرط ان يكون هذا القاصر مصدقاً عليه من قبل الرئيس للوصي الا  
اذا لم يرض ان يرض له لا بد من سحب حصة القاصر من ربح التركة  
ورؤي ان مصالح الوصي عليه تعارض مع المطالب المذكور فالظر في  
هذا الخلاف يعود الى المحكمة امدية لطله .

على القيم ان يقدم الرئيس المحكمة او القاضي الذي يرضه تقريراً مفصلاً  
يرسل عنه صورة للرئيس للوصي بواسطة الوصي  
ورئيس المحكمة او لمن يرضه حق كسبة هم كاه رأى برؤى ذلك  
كاه واره بحق الوصي ان يصيب كسبه انقيم بواسطة شجاعة امدية وذلك  
بناء على موافقة الرئيس للوصي .

درة ٧ يدخل في حصاص امراجع امدية الصالحه بموجب  
القانون المطبق امداهي اشد الوصف الخيري المحض والذي الصرف  
واستبداده وتحويله والحكم بصفحة تحته بواعف واداره ومعين اصحاب  
المفروق فيه وحق معين وفي الوصف وعمله وابداله ومحاسنه وذلك كاه  
في الحالتين الآتيتين او في احداهما :

أ - اذا كان مستحق الوقف مؤبداً ، دينية او خيرية صرته

ب- اذا كان ولاية الوقف قد شرطت في ذلك الوقف توجه التخصيص  
للسلطة الروحية

المادة ٨ مدخل في اختصاص المراجع ائمه في الحل او المراجع  
الطائفة من جهة الاختصاص بموجب القانون المدني المدخل

المادة ٩ مدخل في اختصاص المراجع ائمه  
المادة ١٠ مدخل في اختصاص المراجع ائمه في الحل او المراجع  
الطائفة من جهة الاختصاص بموجب القانون المدني المدخل

المادة ١١ مدخل في اختصاص المراجع ائمه  
المادة ١٢ مدخل في اختصاص المراجع ائمه في الحل او المراجع  
الطائفة من جهة الاختصاص بموجب القانون المدني المدخل

المادة ١٣ مدخل في اختصاص المراجع ائمه في الحل او المراجع  
الطائفة من جهة الاختصاص بموجب القانون المدني المدخل

المادة ١٤ مدخل في اختصاص المراجع ائمه في الحل او المراجع  
الطائفة من جهة الاختصاص بموجب القانون المدني المدخل

المادة ١٥ مدخل في اختصاص المراجع ائمه في الحل او المراجع  
الطائفة من جهة الاختصاص بموجب القانون المدني المدخل

المادة ١٦ مدخل في اختصاص المراجع ائمه في الحل او المراجع  
الطائفة من جهة الاختصاص بموجب القانون المدني المدخل



أداة ١٣ يدور في أحد من الأبراج مدهمة

طبع الوكالات في دعوى والامور التي يحق له النظر فيها .

١٣٠٠ م. بحكم احكامكم مدعته داروم و مضاريف ميسره في  
 واثون حده له لدا حبي و حطيل والخمر و دل اعيان المعناه في  
 ادعوى الى مدحى بن احمد صبا .

د ١٤ ان الله تعالى له الحق في عقد ابرار و نجه  
 ا هي عتده الي يكون عقداً ابرار وحقاً الاصول و توجب هو عقد  
 صلاحه نه في د ١٥ ان الربح الحسية وحق وجود عقد  
 صحيح و اكبر و عتده الخلفه هي الي عقد ابرار العقد الاول  
 وحق وجود عقد ابرار و اكبر اقدم فقط هو حق الاصول انوارده في  
 و عتده الحسية هي الي ابرار العقد صحيح

أما في رجب الحرام فبداية الحرام عند من أسأله  
أرواحه التي هي "الروح" في هذا الروح على الحرام  
الطامة التي هي "الروح" في هذا الروح على الحرام  
في رجب الحرام في رجب الحرام في رجب الحرام

۱۶۵۰ ویکتوریا راجا

كل رواج بحره في ليل ابي يحيى واحدى صوف السجدة  
في القعدة الاسر شيداهم مرجع مدنى

اولى العدة الاسرى عليه السلام مرجع مدنى

المادة ١٧ هدف زهر من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ ليوة اربعة

اولا کل رحل من عقد واجت من روحی لا تمیل ای طائفه

ثالثاً - كل رجل من بحري + ١٠ عند رواح بدو ان يكون مذرباً

من قبل رئاسته المختصة .

ثالث كل رجل دين بحري امة عقده رواح يكون فيه احد المتعاقدين  
من غير طائفة بدون شهادة اخلاق من من سلطة العريقي العربي عن  
طائفة او بدون شهادة من دوائر الاخوان الشخصية المدونة التي يرجع  
اليها اعطاء الشهادة المذكورة في حال منزع السلطة المدونة عن ذلك.

رابعاً كل رجل دين بحري امة عقده رواح يكون فيه المتعاقدان  
احدين عن احاسيه المال به او احدهما اجيب ذا عقد رواجها امام سلطة  
دينية بصفة سلطة بدون شهادة يصدق الحان والاهلية رواح من قبل  
السلطة المدنية الاجبية الصالحة واذا كان قبل من الاجبي لا يعطى في  
السلطة الاحادية الصالحة لاعطاء شهادة يصدق الحان والاهلية  
والسلطة المدنية بحري كل المحققات اللازمة لاستدراك مصلحي الحان  
والاهلية.

مادة ١٨ من شهادة اخلاق الحان التي يعطى من من في ان ادرط  
عقد رواح يجب ان يكون الاسم الذي ذكر الى اخلاق حاله من  
كألاوه والصلح والفسح والطلاق

مادة ١٩ اذا ثبت ان احد ارواح كان عند خرافه الرواح امام  
مرجع مذهبي صالح لا يزال مريضاً عقد رواح من في مقتضى عليه خاص  
من شهر اربعة وعشرون والعدد الذي قدره محاكم نظامية الصالحة  
امام شريعة الاسلام اربعة مائة من احكام هذه المادة ارواح  
التي رخص له مرجعه المذهبي عقد رواح من مع وجود عقد رواح من في  
ان يعبر الحدية رواح لاحق لعقد ارواح لا يدخل ادلى تعديل على  
مقتضى الاصول والقواعد المبينة في هذه القوانين

مادة ٢٠ يعود المراجع المذهبية وحده حق رؤية الدعاوى المتعلقة

بالعقد الديني أو شادعت وحال لاكيروس والرهان والرهان  
والأخمين المنعقة لحقوق درجاتهم ووصفهم البنية وواجباتهم فيها  
والخلافت التي تكون في سبيلها وأول المعهود التي عرصت بقوانين  
الدينية دون أدنى مساس بحقوق السلطات المدنية المدنية ، بقوانين  
المدينة والجرائمة .

المادة ٢١ - متى تراجع المدعى في الأحوال المسجلة من مواد  
إدخاله ضمن أحد صنفه أن يثبت أي وراثة بدخلة مع المدعى عليه  
عن السهر مع بيان الأسباب الموجبة لهذا التصيب مع مراعاة أحكام  
القوانين العامة .

المادة ٢٢ - إذا ادعى أحدكم أنه دفع بمقتضى الأحوال  
الشخصية في عود النظر فيها تراجع المندبة بموجب هذا القانون دون  
ورأى ثبت المحاكم ضرورة الفصل أولاً في ذلك الدفع وسوف عن  
رؤية المدعى وهو من يوجب عليه الألت مهلة لاستصدار حكم من  
المرجع الصالح في ذلك الدفع وإذا لم يجد المحاكم المدعي ضروره  
الفصل في الدفع المشار إليه فصرف النظر عنه وسبق رؤية المدعى

المادة ٢٣ - على أحدكم المذهب أن تود الدعوى عقراً لعدم  
الاحتماس وأوم يعترض على ذلك في المواد التي لا تدخل صراحة  
ضمن اختصاصها .

مادة ٢٤ - أن محكمة الاستئناف تدرس الصلاحيات المبينة في مادة  
الحكمه من قانون ١٤ شري لأول سنة ١٩٤٤ وعقدت بحد كل خلاف  
نتج عن وجود حكمين وأكثر بصفة إرواح من مراجع مدينة بحلفه  
يشترط كل حكم من أحد الأرواح

المادة ٢٥ - إذا كان موضوع الدعوى المنعقد في حكم مرجع مدهي أو حصل في الخلف الرجوع عن قرار من أحدهم - صادر عن مرجع مدني ولا آخر عن مرجع مدهي فمحكمته لا تستدعي أن ينظر في الخلف أو يرفع بعد استطلاع رأي رؤساء الطوائف ذوي الشأن .

المادة ٢٦ - عدم تنسيع دائرة الاجراء عن مفيد حكم مدهي أم لا - رها به صرأ عن مصدر غير صالح وإن كان قد تم حكمه - فصدر عن مرجع مدني أو مدني وعندها بعد حكم صدره المحكوم عليه صدر من صفته مدهي غير صحيح وراجع صحت الشك المحكمته بشرط أن في المادة ٢٤ راساً توجب استدعاء مقدمه للدفع وروى به تحت طائلة عدم القول صوره عن قرار مصحوب به وعدم الاقتصار على تقريره إلى ما قضى - المطلوب فصل خلاف شأنها

المادة ٢٧ - إذا رجع الدعوى إلى محكمة واحدة وفقاً لأصول بوقف بعد الحكم المصحوب به أي أن مصدر قرار المحكمة المذكورة إذا احكام الافة مسجونه والقرارات الادارية الخاصة بتدابير الوقف معاملة الاجراء كالمراجع عن الأمر - لا يفيده، لا يوقف الاقرار من المحكمة المشار إليها

المادة ٢٨ - المحكمة المدهية في الامور الداخلية حتى احكامها ان يسعين عند الاضطرار تؤول في صفة "مدهي" لاجراء معاملة الامارات التبليغ والاحصار

المادة ٢٩ - عند الاحكام والقرارات المدهية الصالحة للتسديد بواسطة دوا - لاخره وقت لا يجوز المحاكمات المدنية المتعلقة بتسديد ولا يجوز للمراجع المدهية ان يرفع مفيد هذه الاحكام والقرارات إلا باحكام وقرارات مثلاً

لمادة ٣٠ - ان الاحكام والقرارات الصادرة للمنفعة والصادرة خارج  
 ايمان بالامور التي تدخل في ايمان ضمن اختصاص المراجع المندوبة بعد  
 بعد ان يعطى لها الصيغة المنفصلة من المحاكم المندوبة الصادرة اذا كانت  
 الاحكام والقرارات الاصلية المذكورة صادرة عن محاكم مدينية ما اذا كانت  
 صادرة عن مراجع مدينية « اصبحت المنفصلة تعطى لها من قبل المراجع  
 المندوبة المختصة في لبنان وفقاً لتقويم الداخلي

المادة ٣١ - تطبق المراجع المندوبة في صلاحيتها المعترف بها في  
 هذا القانون فوائدها الخاصة على ايمان دون سواهم مع مراعاة  
 الحالات الخاصة الواردة في هذا القانون

المادة ٣٢ - منشور هذا القانون في الجريدة الرسمية بحال الدفاع  
 المتعلقة لدى المحاكم النظامية والتي يصح بموجب هذا القانون من  
 اختصاص المحاكم المندوبة الى هذه المحاكم كدخالة التي وصلت بها

المادة ٣٣ - على الطوائف التي تشملها هذا القانون ان تقدم للحكومة  
 « وان احوالها لشخصه و« وان اصول سجلات لدى محاكمها الروحية  
 في مده سنة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ للاعتراف به  
 خلال سنة اشهر على ان يكون موافقه مع « المبادئ المنصوص عنها في  
 النظم والقوانين الاساسية للدولة والطوائف

وتنوبت تطبيق القانون الخاص بشأن كل طائفة سجلت او « حر  
 عن التقييد باحكام هذه المادة

المادة ٣٤ - كل تعديل يدخله النصاب على فوائدها « « لا يعمل به  
 الا بعد الاعتراف به وفقاً لاحكام المادة المندوبة

المادة ٣٥ - منشور هذا القانون في الجريدة الرسمية وان كل نص  
 يخالف لاحكامه او غير متفق مع مضمونه «



هذا القانون قد اقره مجلس النواب اللبناني وشرعه مجلس مئة رئيس  
الجمهورية اللبنانية للتصديق عليه والى بينة ولائحته لإسرا عليه السلامه  
في ٢ نيسان ١٩٥١ ونشر في الجريدة الرسمية للبلاد في العدد ١٥  
الصادر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٥١

هذا القانون هو من وضع لجنة حكومية مدبورة وزارة العدل في  
الحكومة اللبنانية بقرار وراري رقم ١٤٦٦ ربح ١٩١٩ ايلول ١٩٤٢ وكانت  
اللجنة برئاسة معالي وزير العدل وحسن السيد احمد الحسيني وكان هو من  
الامانة

رئيس محكمة الجوارب	الشيخ ورس نصار
النائب العام	اميل صباغ
مستشار في الاستاذ	نصاره طبع
عن الصوائف الكاثوليك	الحوري منصور عوار

وكانت ذلك في عهد الرئيس الحسن البستاني لاسم داله دنداش .  
واضيف الى هذه اللجنة في عهد الجمهور له الرئيس الدكتور ايوب تائب  
صادق المطران من بودوسوس مورجيني عن الصوائف الارثوذكسية  
والاسقف اسعد حبيب الله عن الصوائف الانجليكانية وانت رئاستها الى الاستاذ  
العبد ثالث لرئيس الاول في الامانة

هذه اللجنة لمخلطة اى تمثلت فيها الحكومة ، كثرية ساحقة بعد  
من رجال امارات وكلمهم من تلك المحاكمات ومثلت فيها الصوائف  
امميجية ، ودية من رجال ادس قد نشرت اعمها في ١٩١٢ ايلول  
وانتهت مهنت في ١٣ ايلول ١٩١٥ وقد تبرت في تلك امددة على عهد  
الجلدات وكاتب المناقشات حدة طويلة سارل في استجيبون عن كثير  
من حقوقهم السابقة .

في ١٣ نول ١٩٤٥ حول فحده رئيس الجمهورية المشروع الذي  
وضعت اللجنة اى المجلس السني ترسوم رقم ٣٨٨٤ بحول بدوره الى  
لجنة الادارة والعدلية وثبتت في ٢٠ ٢١ ١٩٤٧ قيد الدرس  
والمراجعات واحتسبي ثلثو جميع القوانين المسيحية وثبتت الصيغة  
الاسلامية الى المجلس ، فحضر والذى عضوفه ونفسه وعند الاستاد حبيب  
وشمالاوصر مدقيق في بعض نقاط المشروع وعدلت بمواقفه في الطوائف  
وفي ١٤ اذار ١٩٤٧ حددت لجنة الادارة والعدلية هذا المشروع  
وكانت معقوده برئاسة دولة الرئيس سامي بك الصلح

### وجاء في قرار التصديق ما يلي

«دوات اللجنة ان هذا المشروع يحطي ابعادكم لمدهسة المصالحات

التي تعصم امورهم الاشتراعي رقم ٢٤١ الصادر في ٢٠ ٢١ ١٩٤٢

لدهم كم اشريعى السبيه ولجمعية . وانه من العدل ومن مصلحة

لبنان ان تسود المساواة بين طوائفه المصلحة فلا مع الواحد .

لاخرى فصدت المشروع ونسب التعديلات التي ادخلها عليه اللجنة

الفرعية »

وعلى الرغم من هذا القرار ظل المشروع يثأ في حراة وراق المجلس  
السني من اشرع اربعة اعداد الادراج في حدود جلسات المجلس اى ٧ شانه  
سنة ١٩٥١ عندما عادت لجنة الادارة والعدلية الى درسه مجدداً وكانت  
يتراهم لاساد وديع نعيم ودخلت عليه بعض مديلات ثم صدته

وفي ٢ نيسان ١٩٥١ صدته المجلس السني

هذا هو القانون الذي تمت عليه قيامه بعض ابعادهم في مدى الامر ثم  
اتسع نطاق ذلك القيامه في صفوف ابعادهم اى ان نسبهم

في بيروت وكان موضوع بحثهم ولا مهمات لم تناول هذه القيمة  
قوانين الصوائف المجددة والصدقة الدورة مع ام مدرس بقدر ما درس  
هذا القانون ومع ام تحول كما هذه الصوائف صلاحات اوسع من  
الاصلاحات التي اعترف بها للصوائف المسيحية كما جرى عند دورها في  
مع بلبل هذا القانون مع قوانين الصوائف المجددة والصدقة الدورة

واول من بحثه فيساجيم و جون ٢ بيه لجهه را ودهم جمع  
قوانين الاحوال شخصيه في لندن بحسب كتاب الحبيبة الاثتر كية كما  
سبق وشره فقدم الى المجلس الذي مشروعا هذا

### اقترح قانون

المادة الاولى - لي ان يسر شرع مدني للاحوال الشخصية بحضر  
احصائين في كل المشرية والذهبية في المدنى املقه بالرواج والخطبة  
وهديها والهر والدته والسوء الشرعه والخصام وقرص مدقة لاحد  
الزوجين على الآخر وتوقع هذه المدقة عن جميع الدعاوى الاخرى  
وتجبل اي المدقة ذات الاحصائين .

المادة الثانية - اعني و جون ٢ بيه لجهه را ودهم جمع المدعى  
الشرعه المدقة المدون او غير المدونة معه

### الاسباب الموجبة

ان قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ وضع دائرة احصائين المدقة المدقة  
المسيحية والاميرائيله فالواحق حق المدقة في مدركات لا علاقة لاكثرها  
بالمذهب الديني .

وفد امنه هذا بقانون حول الشريعة بعطه كل مدقة من  
الطوائف المذكورة حق ومع شرع خاص ما يتعلق بالاحوال الشخصية

وهصول انحاء كرات الى الحق في ايمانية مع ان التشريع يعود حسب الدستور الى سلطة شريعة واحدة هي المجلس السامي .

وهو قد ذلك في القانون المذكور وحسب اجلة الدعاوى العالقة امام القضاء المدني في محاكم ايمانية قبل وضع التشريع القضائي فاصح باستدعاء هذه المحاكم الى المحاكم في قضايا الاحوال لشخصية دون تشريع معلوم معترف به .

وقد لا عن هذا كله فقد وقع في ٢٠ يون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ قضاء تشريعي وصحة . مثلاً اعطى محكمة الاستئناف حق الولاية احكام محكمة التمييز في بعض الحالات وعدم صحة مرجع الذي يعقد رواج الاشخاص غير المسلمين اي الطوائف المسيحية في القانون المذكور وغير ذلك .

واخيراً ان التشريع اللبناني لا ينفك وشريعته حقوق الانسان التي اقرها الامم المتحدة والتي عكست توجه جميع لدول التي ردهم اعترافها في البشر في الحقوق دون الاعتداء اي فيد على المذهب ١٧

الدين يهله

وعليه بموجب المادة ١١ من الشريعة المذكورة وضع تشريع بتعقيد الاحوال الشخصية يطبق على جميع اللبنانيين ، وليس من الصعب ان تراعى في هذا التشريع ، عند الاقتضاء ، الذي الذي الجوهرية الالتزام ، وفي ان يوضع هذا التشريع لا بد من ٢٠ قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ الذي وسع صلاحية المحاكم ايمانية واعطى بعض الطوائف حق التشريع وتعديل سائر النصوص المتعلقة بصلاحية انحاء الشريعة وايمانية .

بذلك تنقضي مشروع قانون يرمي لاهاء قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١





معاً لكل تأويل أو تعليل .»

وفي ٢١ ١٢-٥١ عقدت جمعية المحامين العمومية غير العادية لخدمة المحامين جلسة حثيثة برئاسة القسب الأستاذ نجيب الدبس وحضور جميع أعضاء مجلس إدارة وجمهور عظيم من لائحه المحامين من مختلف المناطق واتخذت القرار التالي :

« أما ان اللجنة التشريعية المستقاة عن الحكومة قد اقرت مشروع بقية المحامين بشأن قانون الاحوال الشخصية  
وعلى ان هذا القرار لم يفتقر بحالته الى مجلس السني لدون اي مبرر لذلك

تقرر اللجنة العمومية اعلام الاصحاب الك من المسمرين اعتباراً من تاريخ ١٢ ك ١٩٥٢ ارام بقدر حكومته بحالته مشروع الموده عنه الى المجلس السني فتمتد اوصعه بحصول الاعمال والصدف عنه على ان يبقى اللجنة العمومية مسمرة مودته لا تصدر بالذير الواحد الموده ،  
فيما بعده .

## اقترح قانون

### لتحريم من النواب المودة

بعد ان طال اصحاب المحامين مودته لخدمة بيروت ولم يهتد الحكومة الى حل يرضى المحامين ورؤساء طوائف المسمحة والاملاية والدرره تقديم سادة النواب ورفيل طود ورشد عذر وفيلان عيسى حوري مشروع اعتقدوه المشروع الذي يرضى المحامين والطوائف اللبانية ويهني اصحاب المحامين وهذا بعض الاقتراح مع الاسباب الموجبة

المادة الأولى - منظر المحاكم الشرعية والمذهب اراءاً بالامور التالية

١ - الخطبة

٢ - عقد الزواج وبطائه وفسخه والاحلال رواتبه والطلاق  
(والهجر)

٣ - الحضانة

٤ - حق بحسنة ولي الوفاة واعطائه سند بحسنة في حالات  
الانكسار

اذا كان له سبب في الوقف عند ابراء المحسنة مؤسسة دينية  
- اذا كانت ولاية الوقف قد شرطت في صك الوقف بوجه  
التخصيص للمصلحة المذهبية

٥ - عرق ولي الوقف وادامه حلف له في الحالات المذكورة  
وفقاً للشروط المنصوص عليها في القوانين

٦ - فرض النفقة ونسبها

٧ - صحة الوصية لدى الطائفة الدرزية

المادة الثانية - باستثناء الحالات المبينة في المادة الاولى بحق تفریق بين ان

سقط على مرجعة المحاكم المذهبية في مسائل التي هي من صلاحية المحاكم  
الشرعية والمذهب يقتضي احكاماً امرسوم الاسترقاع رقم ٢٤١ تاريخ  
٤ شمس الثاني سنة ١٩٤٢ والقانون الصادر - ربيع ٣ سال سنة ١٩٥١

المادة الثالثة - طبق المجازمة مدونة الاحوال الشخصية الخاص  
بشكل طائفة .

المادة الرابعة - يحل على محكمة المدونة المدعى اي يصح من





الاول سنة ١٩٤٦ المتبعة بالمفقود وحكيم الوكاك

٢ العقوبة رابعة من المادة ٣ والعقوبة ثالثة ، وإتاحة من المادة  
٥ والفقرات الأولى وثانية من المادة ٩ والمواد ١٠ و ١٢ من قانون ٢  
نيسان سنة ١٩٥١ .

المادة الثالثة - عدلت المادة ١٣ من قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ على  
الوجه الثاني .

تحكم المحاكم العسكرية لرسوم وامتيازات سنة في قانون تنظيمه الداخلي  
المادة الرابعة - ألغيت الفقرات ٢٤ و ٢٥ من قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١  
والمادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤١ تاريخ ٤ تشرين الثاني سنة  
١٩٤٢ .

المادة الرابعة - صحت المادة ٢٦ من قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ على  
الوجه الثاني

مدللت المادة ١٠ المحكمة المشار اليها في المادة ٢٤ ، من مادة  
( المحكمة الصالحة ) ،

## نظرة اجمالية في المشاريع الاربعة

ان هذه المشاريع الاربعة مشوة بصوب جوهرية وهي  
اولا -  
ان مرحلة الانجلا دون تعمق في درسيها ايصها دور  
احصص في القوانين مدسة والمديبة لولا دور  
اطلاع على القوانين الدينية .

ثانيا -  
ان جميع ساقص مع المردى مدسية  
ثالثا -  
ان لا يلقى مع الاوضاع لاجتماعية وأسبعية في "بلاد



والقضاء فبها من ملاحات السفطات المدنية الادارية والقضائية  
المدينة ايضا .

فقد ردها المشروع ان يسبق خروجه من كونه لم يفعل بعد الا انه جعل  
الامور وراة ان هذا العدد بذلك كونه حصر اختصاص المحاكم  
الشريعة والمادة في قدمه كانه اراد ان يحصر اختصاص ارباب هذه  
الملاحات بالادارة المحررة من كل صلاحة ومحسنة للسفطات  
المدينة جميع الملاحات في هذه المواد

ومع ذلك ففي القليل الذي اده هذه الطوائف من الملاحات قد  
ورع منها ملاحات هي من صلب الدين عند جميع الطوائف السنية والكعبة  
التي ذكرتها وهو محض الطوائف المسيحية كالنظر في العقائد الدينية  
وفي الرضا على لقب صيرين سارفي لوقف الديني وابولايه عليه : وقد  
ورع هذا القوم ملاحات معتقة بآداب الدين كالسي عند المسيحيين وترتبه  
الارلاذالة ساية اكتمال من الرشد وفرض العقيدة للفرجين سار وعيين  
مقدرة هم والبروجات مباحة واحذر والمعويس الغ ..

ومحدد ما يترب دعا هذه طوائف لجهة تطبيق القانون على المسائل  
الداخلية ضمن اختصاصهم وهو تطبيق القانون المدني الخاص . بل ترك  
هذه النقطه بدون تحديد ، ولم يقرر وجوب الاعتماد على القانون الوطني  
ولاعلى قانون مدني لعدم وجوده فعلة امر من ذات قصداً اصنع الحكم  
امذهبية وبسبب اليأس للشوش وسجكم في الفرض فتقل قيمتها وتتهم  
الحل فتتمكن من الاحذر عيب المدون المدني الذي وعد به ويكون  
ذلك قد تمتراسق من احد كهم مذهبه وهذا الطوائف العام في  
التسليم لتشريع مدني الاحوال الشخصية

٢ - أن هذا القانون لم يراع المساواة بين الصوائف للسببية لانه  
 اعني في مدحه الثانية دون ٢ بين ١٩٥١ وم يعترض لقانون لصائفين  
 الاسلاميتين السبية والجمعية الددري ٤ ت ١٩٤٢ ولا لقانون الطائفة  
 الدورية الصادر في ٢٤ شبط ١٩٤٨

ومن اراد بذلك ان يعنى المحب بالكم الشرعية ولطفه الدورية  
 اصلاحات اعدت عليهم في القوانين السابقة الذكر الى ان يوضع  
 تشريع مدني عام للباس وفق ما ورد في المادة الاولى ام ماد  
 وفي كل حال ان كان هذا مقصده فلا يكون راعى انه وافي في الفتوة  
 التي سطر الى ان يسن تشريع مدني لعموم الصوائف الاسلامية في الاحوال  
 الشخصية واذ كان قصد هذه جميع قوانين الصوائف للباية في الاحوال  
 الشخصية فلا يكون نص مشروع كاملا وافيا

مستند

على ان الصاهر من نص المادة ثمانية ان مقصود ما مشروع العامة دون  
 ٢ بين ١٩٥١ وحده وفي هذا افادت على حقوق الصوائف المسيحية  
 وعلى كرامة رؤسائهم وانسب اسم الا اذا كانت احب لمطيف النص  
 ايجوز من حدة معارضة الصوائف المحمدية

٣ - وجاء في الاسباب لوجحة هذا التشريع ان تشريع الصائفي  
 لا ينافي وشرعه حقوق الانسان التي اقرها الامم المتحدة ومعنى ذلك  
 ان تشريع الاسلام في سبب شرعية تشريعي هو وصمة في تاريخ لبنان  
 والبشرية كالحق في حين اننا مع كل عقلاء البلاد معتز ان وصمة  
 التشريع في لبنان وما يتعلق به من التشريع هو افضل وضع ديمقراطي  
 يحترم حرية الباس في عقائدهم وعدائهم وتبديدهم وآدابهم

واذا كانت شرعة حقوق الانسان التي اقرتها الامم المتحدة لا تتفق  
 مع تقليدنا المسيحية على رحي الله ولا يترك رحي الله لتتقيد بتوقيبات

مستند



أشراً، والا فكون قد مرّ دعا على أمر الله فيها وخرجنا على المعتقد  
والنطق والتاريخ.

٤ - علاوة على ذلك فإن هذا المشروع يخالف نص الدستور اللبناني  
في مادته التاسعة التي تنص على أن :

«حرية الاعتقاد مضمّنة والدولة ساذمة وروص الاحلال منه بعد الى  
محترم جميع الاديان والمذاهب وكمن حرية اقامة الشعائر الدينية بحسب  
مبادئها على ما لا يكون في ذلك احلال في النظام العام وهي ضمن ايضاً  
الاعتدال على خلاف مذهب اهل البيت ع. لاجل الاحوال الشخصية والمصالح  
الدنية»

فكل مشروع و. و. يكون ضد الدستور الذي لا يجوز تقديمه من  
معدل الدستور وخاصة ، ان الدولة اللبنانية هي دولة ديمقراطية ديمقراطية  
الديمقراطية الواسع ، فليس من حق من لا يترك لرعد. لها حرية  
احيد المذهب الذي يريدونه وولدوا فيه وهي تؤدي فروص الاحلال  
لله تعالى ومحترم جميع الاديان والمذاهب.

٥ - لان الطوائف الدينية تعتبر ان هذا المشروع «يخالف روح الاحاد  
والكفر على مضارعية وهي تنص ان تتعطل عن اثنى ميراث لديها تركه  
ه. الحدود وهو الذي وآدب الدين . والكيفية الكاثوليكية يعتبر مثل  
هذا المشروع اذا حقق كانه مشروعاً ككراً واداً بقي على نصه ولم  
تتحقق فيه الفقرة لاري من مدته لاوى يكون مشجوباً ككفره  
بالله وككفر اب بالتشريع انكسي . ولا غرو في ذلك لانه بحالته الحاضرة  
يجمع اصحابه من ابناء الكيفية الكاثوليكية . ان ادب المصنوع عليه في  
القالون ٢٣٣٤ من دستور الحق القوي عدم

وفي تشريع الموارنة احصاير اي في المجمع اللبناني من صريح بهذا

المعنى وقدس وهو الوارد في العدد ١٧ من كتاب الاول من القسم الثالث من التجميع الملبى صفحة ٣٠٣ من براءة ان تولى الخامس الى الموارنة وهو :

«وعليه فتحكم وانظر ان يرضى الجميع من وجه الدعوة القواير المقدسة والمجمع العالم كله والمراتب البروبية ودولة انبياء الخائب اهل الكسوة والطيرة ابيعه وكنها تخرج من ابيها وتصبح لهالة عموره وحضوره ان يرفعوا الحقوق للالهة وكونهم من صفته لله ومضونه بدواع حبه وان يولوه من الاحترام المقدس بقدر ما اوتوا من الخيرات الدنيوية واعطوه من اسلحه على غيرهم ولا ضرر ولا على انفسهم ايدي من هم تحت ولايتهم ولا سيما عنهم ولا من عداهم من غير المؤمنين».

٦- وامرنا في الاصل باموجبه من ان يكون ٢ بيان اوجبه احاله الدعوى انه امرنا ان يرضى ابيها الى الماده ٢ من رجع الشريعة في موحده فلا الشريعة التي موحود وكان موحود اذ دلتا وقد طبقه وطبقه لأن امرنا ان يرضى ابيها فكاتب نفسي في هذه الدعوى بدون شريع مدني بل بسند على الشرع الاسلامي مطبقه على المضاري خلافاً للاصول وفي هذا مسيى العظيم

٢

## مشروع نقابة المحامين الموحد

ان كلمتنا في هذا المشروع تنحصر :

اولا في كونه تقدم من حيث لا يحق هـ فتراحي القرايين فقديته مخالف  
انص الدستور اللبناني في المادة ١٢٢ منه

ثانياً . في كونه بخارج في مادته الاولى ان يرفع من ملطت الطوائف  
 الامانة صلاحيت ديسه او ملازمة للدين او مفرقة عنه . اعني  
 انعقاد والاداب الدينيه هو وان تهر احد وطأة من قانون  
 الجبهة الاشتراكية بما انه لم يعتمد تزج جمع الصلاحيات الدينيه من  
 الصوائف الدينيه في الاحوال الشخصيه وسميها شرفاً مدمساً  
 هيجاً في سنة ما قبل عن بقية مشروع الحب تاماً وكلا لهما  
 الماس نفس واداءه في الصلاحيات الى يرد ان يتزعموا من  
 السمات لهدهه ويعصب حقوق الطوائف الدينيه الدهره  
 بدون موع ولا مبرر

ثالثاً . في كونه المي مادته الثالث قانون ٢ نيسان ١٩٥١ ولم يعرض  
 لقوانين بقية الصوائف المعتمده ويكون ان ايه على مساواة  
 وام انه المي بلث لقوانين بالمقره الاخيره من الماده الثانية وهي:  
 وجميع القوانين والمراسم الاشتراعية والانظمة الخافعة لاحكام  
 هذا القانون ، ويكون قد عمد الاهام ولا سيما من هذه  
 الماده من يرد لان المعلوم منها انهاء جميع القوانين والمراسم  
 الاشتراعية والانظمة الخافعة لقرار انهاء قانون ٢ نيسان

وعلى كل حال ذكر بلث لقوانين والمراسم المتبعة رسم كل منها  
 ونزحه ومحبصه الالفه قانون ٢ نيسان هو اساس الصوائف  
 المسيحية والاطالمة الامر اثنيه ومعه ان تكون القوانين دفيه

وام ما ورد عن لسان امي من البقية عندها ادفع هذا المشروع  
 من ان ليس في بصره ولا روحه ما يتجدد في او عبيدة في هو هيجون  
 ما يقن فيه ان صاحبه لا يعرف اديان الصوائف اللاتيه بحقيقها ولا غير

من ثم من حين بحالف الدين صا وروحا وحي من لا يحالفه .

وكان الاولى ان لا يبدى الدواعى والاصول لمن يعرف الدين  
وموحياته ويفهم الشارح التي يحالفه صا او روحا او صا وروحا  
ومعنى تحقيقه ما تعيد انظاره ومعنيها

على ان لا كلمة خاصة بهذا الشروع وهي ان نقبة الحمامين صاحبه  
رادت ان تعرضه على طوكومه وعلى جواب فرسا وحدث تنهدها  
بلاضراب والاحترار فيه الى ما تحب الحكومة الى مجلس الشورى وقد  
بعدت هديده بلاضراب بمعنى منذ ١٢ ٢٠ - ١٩٥٣ ولا تزال الى  
اليوم ماضية في اصرارها . وقد مضى عليه ثوبون يوما فوقف بعلمها هذا  
تحت طائفة ديون العقوبات وبولت الاذى لجميع امة صين في الدواعى  
الحقوقية وطرأه وشنت حركة المظاهرات في مدن فشب عندها دولة  
رئيس اورارة ولاه كمار بلاد وعقلاؤه وبدمرهم الشعب ولم توافقها  
نقبة الحمامين في خراسان ولا واقع على ابي عمها معصم هدمين المدرجة  
استأجرهم في حدوده وانكسرهم ثم كبحوا على قرارات الجمعية العمومية  
وتعديلات لا تقدم وقد ساء لهم جدا ان يكون رأي المتوسمين من الحمامين  
الشعب وعروورهم معهم قد جلب على الحكمة والاحكام والحدود في  
شيوخ الحماماء فضلا عن ان عدم ايمانهم بقوى الاحوال شخصيه  
الاستجابة في البلاد وشربهم روح كوميدي في فصل دولة فرنسا عن  
الكتيبة وامانة وما في دساتير الشريعة العماني وكتب الحقوق العالمية  
التي درسوا قوانين عدله فيها صوتهم الى ركوب هذا الشطط وكان  
عندهم ان يعطلوا الامثلة العمانية في احترام القوانين كما يوجب عليهم  
مهمه الحمامة الشريعة والصناعة والسلطات لشرعة وحقوقهم حقوق  
الغير الي مقدم هذه القوانين والواجب ولا سيما ما كان منها  
الله والمؤسسة اعيان اعداء صانعيهم وعاب مدرسه الحقوق

في بيروت وهم يعدون في العالم كله في طليعة الدس محبون النظم ويعيشون  
 معه ويحترمون اقواله وقد اشتهروا بطاعهم لرئيس الكنيسة المقدسة  
 فكانت هذه الجماعة من دورهم الرهباني ، وقد صرح بعض مدعي  
 النفاق بهذا الاصراب ان بعض مدرسة الحقوق في بيروت لا يفتقر  
 سداحة الشعب على علم يؤدي به الى الكفر ، وبكيدته والى العوغة  
 مثل المحمدي ، بالاصراب قد يرى في صفوف الامة سريعا عدوى  
 هواء الاصرار فعم هذه الروح جمع الصفات وهو يهدد لبنان بانتشار  
 الشيوعية ا

وسعود الى هذا الموضوع عندما يدرس مشروع الحكومة .

### ٣

## اقترح النواب الثلاثة

قد حاول اصحاب هذا الاقتراح ان يوضحوا به حلا يرضي بقاية  
 المهام من الاصراب . ولكن من قابل بين هذا الاقتراح وبين مشروع  
 القاء برى دور انه لا يرضيها فهو في واد ومشروع اية في واد .  
 على اننا نجد على اصحاب هذا المشروع مع تقديرنا لغيرهم اهم احد  
 فيه على نفوسهم فصل صلاحيات المحاكم الشرعية والمذهبية في الاحوال  
 الشخصية الى قسمين :

احدهما الرامي ، والاخر احبيري .

فاعتبروا من صلاحية المحاكم الشرعية والمذهبية اراما ما هو من  
 صلب الدين او من آدانه وهو ذكره في المادة الاولى ، واعتبروا كل  
 ما سقى غير الرامي وتركوا فيه للفريقين المنة صيب حرية لالهاء فيه  
 الى ابعادهم العدية ادعوا اعفوا على ذلك ولا فيكون من صلاحية

## المحاكم المذهبية

س

وفي هذا التقسيم قد يجوزوا صلاحه هم لأن رجال الدين وحدهم ومن  
هم بالدين المذهب عملي في علوم الدين يستصعبون أن يتحدوا به أو من  
صلب الدين ولا يرونه في الأحوال الشخصية وهو هو رتبتي محض أن كان  
في تلك الصلاحيات وهو كذا

وأما يذكر من حيث مادة واحدة تترك لأحد رتبتي في مرجعه  
المحاكم المذهبية لاتفاق المتعاضدين وهي المادة ٢٠ من قانون ٢٠١٤  
باعتبارها رتبة مع - موضوعها متعلق بالمقائد الدينية أو بدعوات  
رجال الأكلروس والرافات والحجج المتعقبة حقوق درجة -  
وواجباتهم فيها والخلافات في سكوت في محرم

وهكذا يستفيع أن قول عن المادة ٩ المتعقبة - ش - المادة والارباب  
والمداين ومعهدهم والقرية وسبعة ودارها وربع الصفة الدينية عـ  
وهذا عنه بقوة عن الفقرة الثانية من مادة ٩ المتعلقه -  
بعلية رجال الأكلروس والرهان والرهات للارث أو للتوراث وعن  
القرة الثانية من مادة ١٢ المتعلقه - معرفة الثانية من مادة ٩ المتعلقه الذكر  
وتجسدي بالاشارة الى - عنه دارين صدى - عما سبق من مواد  
و - من ٢ - نداء المتعلقه - الدين ودينه وقد حشره - مشروع من مالا  
دخل له بالدين وبأدابه

علاوة على ما تقدم فإن المادة الخامسة من هذا الاقتراح وهي - ونحضر جميع  
المحاكم الشرعية والمذهبية لاشراف ودرر تعديل فيارس هذا الحق اء  
مباشرة وأما بواضحه من يسنه من خصة والموظفين  
تخالف لاصول الدين عند الظروف المسجلة صرحه لكونه محض

لقضاء في الامور الدينية النجسة ومن جنسها الاحتفاظ به الافتراح لمحاكم  
شرعية وللمسئلة وحدها لاثبات حكمه وبعامتين استثنى من قبلها  
وقد يكون القضاة الذين يشبهون وزير العدل من صفاته غير مسجلة لا  
لهم لهم على الاطلاق بالدور المسيحي

ومن الممكن ان يوجب هذه المادة ان يندب وزير العدل في صفاته مسجلة  
للمسئلة على وجهي المذهب الدرزي او على احد المذاهب الشرعية السنية  
والجعفرية وهو ممن لا يعرفون اصول الدين الدرزي او الاسلامي المسيحي  
او الجعفري

وهذا كله لا شك لا يتفق مع الدماء من ابدية الحمية فهو على  
طريق تقصص مع مدي الدين المسيحي ومع الدين الاسلامي ايضا وحده  
مع المذهب الدرزي الذي لا يحول احدا للاضلاع على اسرار الدين فيه الا  
قصة خاصة من رجال الدين

وفي هذا كان صاحب هذا مشروع على طريق تقصص مع الحمية  
لاشتراكيه وحدها مطلقا دونها والحق الاشتراكية طيب في مشروعها  
ان يسن قانون مدني لعموم اللبنانيين في الاحوال شخصية امير للحكومة  
الحق ان يملك تنظيمه وتزعمه وبحسب من تقصي توجهه ام ان  
يقي الاعتراف لكن طائفة تقرون احوالها الشخصية بدع ديني فاعتبرت  
ان المطلق لا يجوز ولا الدون يسمح له بالدخول في دونه لا يده في  
وضعه وانه يحتل عنها ان يراقب بدنه سير لاداره او القضاء في  
الاحوال الشخصية فالحق الاشتراكية وهو من يوابل لسببون بسببون  
اي جميع لطوائف الملل وقد صواب فعل الدين عن الدماء يمكن  
دون ان يؤاخذهم على ذلك دين من الامانة اعترف بها في لندن وذلك  
اسوة ببدان العام العربي الراعي لم يروا فصل من الاستعداد الى الشرع

يسفي في مسائل الاحوال الشخصية تاريخيا لكل ابيائي الحربه فان مدين  
 بالدين اندي يراه وان لا يدس يدس ما وذلك احتواء منهم لحربه مفرد  
 اما اسباب الثلاثة اصحاب مشروع الثالث فلا عدد هم في ما ارؤوه من  
 احصاع المحاكم لطائفه مراعاة وزارة العدل لانهم يسبون الى طائفة  
 واحدة لا يسمي لحكومة ما مدنية انه كانت مراعاة عليها في شؤونهم .  
الدسنة على الاطلاق .

قول هذا وكرر شجرا ، مشروعها منها كانت لاسباب الخفاء عند  
 فريق دون الاخر .

فصلان ذلك من هذا المشروع ما ادم استوائه من طوائف اللبائية  
 عنده اراد نبيه ري من كل هذه الحوائف ، حصصها جميعها لاشراف وري  
 العدل دون ان يسري سها بوجوب حاول جمع قصاصها المعاشات من  
 حراة الدولة مع ان فاسد اذهب الدرري وفصاة انما كتم اسميهم  
 وادعكمه الامرائيلية وهم لباقيون بقدون الخرابه وهو هم ولا ينقصون  
 مرتباتهم من الدولة

لا شك عندنا ان هذا القسوس مرتجس ارنج لا حل مشكل اصراب  
 المحدثين بسبب انى نقدة برووت قد يشع درسا ولا هو ثوب مفصل  
 على جسم القسوف للسببه وعادات اسف وقلة لهم الدسنة

وبما توجب الاشارة به ان بين ما ورد من الاسباب الموجبة هذا  
 فهاون سلب مستغرب وهو ان نقدة المحدثين قد قررت الاصرار العام  
 بما ان السلطات الدسنة تمسكت صلاحات محكمها ولم ترد ان تتناول  
 عن شيء منها .

والحقيقة ان نقدة المحدثين فزوت الاصرار اصحاحا منها على  
 الحكومة الي لم ترد ان تحول مشروعها الى مجلس ابيائي . فالاضراب





تجدهم على بقائه المسمى في مشروع - استهلاً مسبقاً على المساواة في الحقوق بين جميع الطوائف

وفي الواقع ان المادة الاولى من هذا المشروع قد وردت في فقرتها الاولى من المبادئ الشرعية عليه والجمعية ما هو من صلاحيتها ووجب الفقرتين ١٠ و ١٩ من المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤٦، راجع ٤ شباط ١٩٤٢ المعدل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٤٦ وجعله من صلاحية المبادئ العامة الادارية صرح على الرجوع الى المبادئ الشرعية

ورعت هذه المادة في فقرتها الثانية من قانون ٢٤٦ لسنة ١٩٤٦ المادة ٣ و فقرتها الثالثة من المادة ٥ و فقرتها الاولى والثانية من المادة ٩ و فقرتها ١٠ و ١٢ منه و المادة الثانية من هذا المشروع عدلت المادة ١٣ من قانون ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦

وهو يحل لفتح عن المواد المذكورة وفقراتها بوضع النص محل الارقام فتكشف الحقيقة :

فقد نصت الفقرة ١٠ والفقرة ١٩ من المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤٦ الذي حدد احوال من المبادئ الشرعية العامة والجمعية والمادة ١٤ :

يندرج في حيز من المبادئ الشرعية الدعوى والمعاملات المتعلقة بالامور الآتية .

#### ١٠ - المفقود

١٩ - تنظيم الوكالة في دعاوى والامور الداخلية في حيز من

المبادئ الشرعية

وبوع هذا المشروع في مادة ثلاثة منه المادة ١٥ من المرسوم  
الاستراعي رقم ٣٤١ تاريخ ٤ تادرج ١٩٤٢٢ وهذا نصها

وفي الدعوى المالية بحوز المحاكم شرعه ان نحجر حجرة احياءاً  
اموال المديون المسقونة بوجوده المدة او تحت يد شخص ثبت عساً كان  
او ذنباً كما يجوز في دعوى الممن المسقونة ان يحجر حجرة اسدة في وعا  
ان يسمع دعوى ان سب الحق حجر وريت كله وفقاً لاحكام قانون  
المعاشكات المدنية.

هذا كل د برعه مشروع الحكومه من حيث من المحاكم الشرعه  
السنية والجعفرية

اما د برعه من دون ٢ بين ١٩٥١ على اساس المادة الاربعة  
المثالية فهو الآتي :

اولاً - الفقرة الرابعة من المادة ٣ وهذا نصها

المادة ٣ - تدخل في اختصاص المراجع المتدبره

رابع - فصل جميع مسائل المتدبره بغيره وانهر وخلق اي

المادة - راب لعلاوة الروحانية وفيه اوسه الدعوى الروحانية

المذكورة في هذه المادة .

ثاني - الفقرة ثالثة والثالثة من المادة ٥ وهذا نصها :

المادة ٥ - يدخل في اختصاص المراجع المتدبره .

ثالثاً - فرض وتقدير العقوبة لمراسم والاولاد لاصول والعروء

رابع - فرض وتقدير العقوبة عند احكام بصلان الروحانية او

ثالثاً - المقترحة الأولى والثانية من المادة ٩ وهذا نصها

«المادة ٩ - ويرحل في حصص المراجع المذهبية

أولاً - بحري التركات بحسب وجود وصي سابق من الورثة بموجب

محصر ينظمه - لا بعد الوفاة في محل الإقامة الأخير

للمورث رجل الدين شخص واحد الأديب الأدب

ولأخير ١ مع محار المحار المذكور وهذا المحصر ينضم

على رجلى رفع دعاواه الى الرئيس ابروحي والثانية

الى نائب ٢ م وهذا كله في ان يوضع شريع حص

لتحريم التركات .

ثانياً - احكم بهذه رجلى لا كبير وص ولوه والراغب للارث

او للمورث ٣ بحسب ذبوت التداعي الحاصل والحكم بعلابوهم

وكنهه بوضع تركايم .

رابعاً - المادة ١٠ وهذا نصها :

المادة ١٠ - يعود تقرير الاصله الارثية الى المحاكم المذهبية المختصة مع

مراعاة احكام المقرة الثانية من المادة التاسعة من هذا القانون

ان يرفع هذه المادة هو بكلمة البزغ الفقرة ثمانية من المادة ٩

السابقة الذكر .

وفي هذا منطوق .

ح. مسأ - المادة ١٢ من قانون ٢ عسان وهذا نصها

المادة ١٢ - يحل في حصص المراجع المذهبية

تنظيم الوكالات في الدعاوى والامور التي يحق للمظر فيها  
سادساً - نزع من المادة ١٣ من قانون ٢ ب ب الفقرة ثنية وهذا نص  
المادة بكاملها :

المادة ١٣ - تحكم المحكمة بذهب رسوم والمصاريف المستقة في قانون  
الطائفة الداخلي والعطل والضرر وبدل اعاب المحاماة في  
الدعاوى التي تدعى ضمن اختصاصها ، فحذف من هذه المادة  
الفقرة الثانية اي :

و بدله بدل الضرر وبدل اعاب المحاماة في الدعاوى التي تدعى  
ضمن اختصاصها .

سادساً - الم مشروع الحكومة ايضا ابدى ٢٥ و ٢٤ من سنة ١٩٥١  
نيسان ١٩٥١ وهذا نصها :

المادة ٢٤ - ان محكمة الاستئناف تدرس الصلاحيات الممنوحة في المادة  
الخامسة من قانون ١٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٤ وبمقتضى ايضا  
كل خلاف ربح من وجود حكمين او اكثر يصحح الراجع من  
مراجع مدعية محكمة بدول كل حكم منها احد الارواح .

المادة ٢٥ - اذ كان موضوع الدعوى ضمن في حكم مرجع مدعي  
فلمحكمة الاستئناف ان تنظر في خلاف وادفع عند استطلاع  
رأي رؤساء الطوائف ذوي الشأن .

ثامناً - وقد صرح مشروع الحكومة في مدته الرابعة من المادة  
٢٦ من قانون ٣ نيسان ١٩٥٢ فاستبدل البقرة الامة الواردة

فيها وهي المحكمة بدت والتم في المادة ٢٤ ليعاونه الدلية  
والمحكمة المختصة .

ومشروع الحكومة الذي اعتمد من صمم احصاءات المخالكم الشرعية  
 السبب والجمع به الاحصاء من السبب ١ - المفقود ٢ - وعظيم اوكاله ٣ -  
 والمحرر الاحيائي (والمعدي) كذا رز - والمعنى من قانون ٢ - من ما  
 بقائه لحظه من صمم الوكالة فيكون كل ١ - من قانون ر ٢٤١ -  
 والشعبه لاحصاء اسعاف ١ - المفقود ٢ - المخطوم ، ولم ينع شت من  
 قانون الاحوال الشخصية للتألف ١ - مع ان انصر في قصه المفقود  
 والميم عنه هو من صلاحه وصي المذهب الدرزي ، وحسب القواعد  
 ١٢٦ ١٣٦ من قوانين الشريعة الدرزيه

١ - من قانون ٢ - من ١٩٥١ وهو جمع اسان من المعلقه  
 ١ - المهر ٢ - والمهر ٣ - وحق اي اب ٤ - ونقص وقدير الميمه  
 للوالدين ٥ - والاولاد ٦ - وعرض وقدير بموجب عند الحكم  
 رجلان اذواع او ٧ - وجه ٧ - وسحرير التوكات محل وجود قصر -  
 ٨ - ولاعتل وانصرر وذل الميم ب غامه في الماعوى التي بدخل صم  
 احصاء من صم كم طائفة ٩ - ونحو لرحوم اي بحكمه حل الخلاوات  
 في قصه ميمه ١٠ - ونحو اراء - المروحيه في بحكمه حل الخلاوات  
 ان سببهم راء في الخلاف الواقع على قوانين حدهما صادر من  
 مرجع ميم واخر من مرجع ميمه

١ - المعنى من قانون ٢٤١ هو المفقود او الميم وحق المحرر الاحيائي  
 والمعدي وهذا كان من حق الميم الميمه وجهه وود - راءه في مشروع  
 من ٢ - يمد ولا وجود له الا في هذا الميم .

١ - من صلاحية الميم في قانون ٢ - من ٢٤١ مع ما بقاه  
 من قانون ٢٤١ الاظم الوكالة فقد المعنى هذا الحق من لقوانين .

وهو فلسفح ان حكومة لنقول ما نكل صراحة .

ان عظيم الوكالة هم المحكمه الشرعيه او المحكمه المسحيه ليس  
من صلاحيات امدهيه بل هو من لامور اللامه للمدع كالمشرعيه  
وامدهيه لنتمكن من تقديم توصيتهم في الحكمه وفقاً لأمول محاكمتهم  
وصيانة لحق المتقاضين لديها

فعل المتقاضين لدى مدعي كالمدهيه من المعرفه قبل دعويهم شعدها  
اذا كانوا امين او كان هم عدو يهددهم ومن ثم يحل دعويهم على حد  
المحكمه راساً فتكليف هؤلاء الفقراء اعظم وكالات لدى كاتب  
عدل لا حده فيه بل قد للمدعي بل هو ارهاقهم برسوم لافس هم  
وحده عدده على هم المحكمه الروحيه وكيلا مسجرا في دعوي  
طالبان الرواس مجرم عن وكيل وكيل وبن القانون العكسي  
يوجب في مثل هذه الحاله وكيل وكن على الاهل من قبل الوظيفه وفي  
كل دعوي على مدعي وكن يوجب محرم المحكمه ان قيم وكيله من  
قبل الوظيفه عن القصر وعن الوقت فكل محرم المحكمه عدده ان اعظم  
وكاله الوكيل ام لم الكاتب العدل لا يوجد احد ممن هم ادم وصول  
المحكيات الكميه يستصعب ان يوفق على فوسه هذه المده وحده في  
مرسوم الاعتراف صلاحيات المحاكم امدهيه

اما المسائل التي ادعاها مشروع حكومة من ف و ب ٢ بيان ١٩٥١ وحده  
وهي موجوده في ف و ب رقم ٢٤١ لدى المدعي الشرعيه السنه واحده هجريه  
وهي مسائل جوهريه تتعلق بالدين وعقائد الدين ورجاء الدين وهي  
امسائل اعتراف ٣ في فقره الثانية من ماده ٩ وفي ماده ١٠ من  
قانون ٢ نفس والمسائل المتعلقة بالهدر والمير وسأله المعترف بها في  
الفقره الرابعه من ماده ٣ والمسائل المتعلقة بحرض وتقدير الدقيق للوالدين

وللأولاد وحرص وتقدير التعويض عند الحكم بظلال الروح وفصح المعرف بها في العرفين السابقين والدلالة من اذنه فلا يمكن التحجي عب .

اولا لان حرص شعوبين وتقديره عند الحكم بظلال الروح متعلق بحساس الدعوى ولا يجوز للمحكمة ابدية ان تطلع على احاس دعوى البطلان المتعقبة بسر الروح امقدس ولا تستطيع ان تحكم باعدل شأن هو حرص لا اذا اصبحت على احاس الدعوى وكامل مسدداها والاتصاف على احاس دعوى البطلان ضروري : ان المحرص نفس حسنة مرسى على الروح من المسؤولية في سبب بطلان روح او حسنة مرسى على اروحه من مسؤوله لجهة اتصال او لجهة الاسباب الادبية الى حمل الروح على اقامته دعوى البطلان او بالعكس والتعويض من حيث انه حق ومن حيث تقدير كمسه لا يعقل اساسا عن دعوى بطلان روح

ثانيا لان مسألة الحكم او واثمير والردوطة ونقطة الاولاد متعلق بدعوى البطلان واهجر والخاصة ولا يمكن قصم بحق وعدل الا بعد الاطلاع على حساس دعوى البطلان واهجر وهذا لا يجوز الاطلاع عليه للقاضي المندى لمعقبة بسر الروح امقدس

ثالثا وهو من انما انشغل بحياة الروحة وآدابها ومن شروط عقد الروح امسوية او غير امسوية ومن ادعوى استعجلة المنعرة عن الروح وادلاومه له ، فاذا ما طرد رجل روجته بدون جهدها (اي انواع ومصاعها) وامسكها عليها طويلا معرضا آدابها للفساد وجب لها ضياع اتصال عن ان حقها تسليم الجهار موقوف على سماح المحكمة الروحية . هجره هزها الروحي اولا ونساء الواحدة منعرة عن الاخرى مستغنة منها



لا يعضلان عن بعضها . ومن يحق له ان ينظر في الاصل حق له  
شراً ان يصر في المروع والسائح وحق الكنيسة في \* - به  
المروع ثبت بالبرهان ولا سيما الدائم الدهري

والنهر - من نواره الخطية وارواح غير المعصية عنها والخطيب اذا  
اعدى الله الخطية على عذف خطيته او عوى خطيته فافقده بكارها  
صطوره المحكمة الروحية ان ينفذ روجه عنها وان مكره واما ان  
يقده . من عذف وهكذا اذا حجب الشب قناه على الرغم منها فيلتزم  
ان يعرض عذف . من عذف لاعدائه على حريه . ولو اخط الروح  
السب الخطاف . فهو اذنت من ملازم . من رواح في ما ذكرناه وفي  
كثير غيره من الامور .

والسنة - قد يكون شراً من تبرؤ ارواح بمعاق على تحقيرة .  
صحة الارواح او دلالة وفي دعوى احرار بحرم الروحه من ربح باسمها  
اد حكر عنها . من عذف لكونه مدسة وبحرم الروح من ربح اسمه وهو له  
الروح ان عذف من السنة . الحياه روجيه ولا ان تمها لروحها  
الا يحكم من المحكمة الكنسية ولا يستطع الروح ان يصرف معين  
- ثمة من في ربحها عذف - م الروحية شرط ان ينفذ الربيع على روجته  
وسه واد اسم على السنة اي تجرته فعذف - لا اقله لا يساوي حديق  
الافلاس على السنة من عذف السنة الى اروحة معها عاماً وكلاً . واد  
رب الروحه تحرم من ربح السنة ومن عذف سواء كان الحكم عليهم . من عذف  
او يفسح الروح لعدا حري فهذا واشد . هذا كثير من علاقت المائتة  
الروح فليست السنة مائة وعديه تحته ولا مائة عريه عن عقد الروح  
والله - الاولاد ترفق احياء الروحية مد ولادة الضل الى ان

يسمع من ابرشدة ولا يحل له غير ذلك الا عند وقوع اضرار من ابروشين  
بحكم المحكمة او اذا كان الوالد يراى في نفسه موكل امره الى وصيته  
ولوحي نفسه السلطة الدينية ويسهر على النسيم الحق العدم الكسبي ما زال  
قاصراً .

والدقة للوالدين من وصايا ثمانية عشر ، وهي بوجه لراعه اوجاه  
الله . كرم والده . ومن احسن وحيات الاكرام ان تقدم للوالدين  
منه من التزم فكيف لو اكد الشيخ بعد حرجه اى انكم العادة  
مشقة على حركته فو ذلك عقب لاول له ، وانقادادار  
الحمد . امه . بين الوالدين وارلاهم وعرض الى العدم بسبب خصوصيات  
و صرر فاحشة ، ومحكمة الروحانية محكمة عادية كالحكم في هذه امه  
بهم بين فلا يبر الوالد اشكوك عده حيا محكمة عقول بسبب اى  
وحب دي فيله حده حطروا بين الفقيه حيا دول حكم يحول الى  
دائرة التسعيد

ثاني لاه منه الطريقة بخصر الروحانية ان قيم دعوى بطلان او هجر  
لدى محكمة الروحانية ودعوى حرجى لدى المحكمة المدنية  
ودعوى هذه لطيف او لا . لدى المحكمة المدنية . ودعوى  
موصى لدى المحكمة المدنية ودعوى دوحه ومهر لدى المحكمة  
امدة وكل دعوى سترق ثلاث محكمات مداه واستئناف  
وبتأثيرا دعوى اعتراضة بعد بدو حصر ابروشه الى اقامة حسن  
دعوى في موضوع واحد . تسير سبع عنها اثنا عشرة محكمة  
وفي هذا مشقة على ابروشين وعرض لشرفين وآدابين وديين  
لاحصر راحة وري كان في ذلك حطروا على حسب تقن وعلى  
حياة اولادهم يص مع ان كل هذه قسم . دعوى واحدة ادم  
المحكمة الكنسية

ودورع لأصلاح في موضوع واحد بحال الشرح الطمعي والعدل  
ما عدا أنه بحال حقوق الكنيسة واستلزمات سر الزواج المقدس  
وأمانة آداب العيلة

وقد عتد الأحيار عدد ٣ شطط سنة ١٩٣٠ لسنة ٢٠٠٢ من ١٩٥١  
عندما كان هذه الإصلاحات في هذه السنة من مورعة من المعاليم الدينية  
والمدينة من هي في هذا المشروع من استمرار هذا الشريع الأدبية  
والصحة والاحكامه وأمانة وحش. وهذا ما كان يدعو الرؤساء  
الروحانيين إلى الاحتجاج على قانون ٣ شطط سنة ١٩٣٠ وإصطاله بالخروج  
إلى الاعتراض لحقوقهم بدعوى أنساقه وهو محظوظ على بعض سنة ٢٠٠٢ من  
سنة ١٩٥١

وأما نزاع إصلاحات الرؤساء الروحانيين بخصوصية في المادة السادسة  
المقدمة بتحرير تركات القاصرين من الأب من شريع مدني هذا الشأن  
فهو إقدام من الحكومة على تعديل تركات القاصرين من التباعد كما حصل  
من سنة ١٩٣٠ بعد ١٩٥١ أنه كان أحد يجرى تركة صر لعدم وجود  
قانون مدني هذا الشأن. وأما كات الحكومة من ر على القاصرين من  
فأليس قانون التحرير التركات لبعض على الحق والعدل والحق وهو صالحة  
القاصرين وبعض حقوقهم وعدم عمل هذا القانون. ولرؤساء  
الروحانيين على مستعدين أن من ربا عن حقوقهم من جهة على تركات  
القاصرين من أرجه لأحد لا حياة التيم الطمعية والخدمة والأمانة  
مؤكد أنه إلى الكنيسة هي أم لكن طعن بالعدوية وبأنه يمكن يتم بعد  
صدور مرسوم الاشتراعي رقم ٦ لسنة صدور قانون ٢٠٠٢ من لم يحدد تركة  
من صر ولا جرت بحسنة وصي على من صر ولا على آداب قاصر ولا بتهمته  
كما يجب من شأنه من دون عم ولا من ولا دين رهن فحضرته الكنيسة

وأما العهد لعقرة الثانية من المادة ١٠ المتبعة وحكم هذه رجال  
الأكليروس والرهان والارادت للارث او للتوريث بموجب انقايوت  
الطائفي الخاص او الحكم ، إعلان وفاتهم وكيفية توديع تركاتهم فهو  
مباغص لمن المادة ٢٠ من قانون ٢٠٠٠ بستان معه الذي يحفظ للمراجع  
المادة وحده حق رؤية الدعوى المتبعة معقمة اديبه الح ولسالي  
هو مبغض للعقمة ولحقوق الكنيسة استمعة من العقمة بالاسباب  
اولا - لان الأكليروس المسيحي هو سبب ديني خاص في الكنيسة  
ورجوعه فيه هو من صلب الدين لان الكهوت ووطائف  
الكهوت انيس ابي كما هو نائب من سوره ولا حل  
ولامور المادة ٢٠ مودح الفصل فيها الى الكنيسة

ثانياً لان الأكليروس وطبيع في الكنيسة سبب سبب من المنة  
الارثية كادوان الاوهف ورمال الكنيسة الخاصة والارث  
المؤمنين وموت الفقراء واوداع السرية وهذه كل اموال  
الكنيسة وللكنيسة وحدها حق التوزيع والحكم في ممتلكات  
عائده الى شخص المحرير او لاسقف او الكاهن او في وطنه  
واجب عليه مقرر ما هو نائب المختص م وبوصيه اي كان من  
الأكليروس ومعه لا تكون ممتلكات الأكليروس وهذا الدين  
خاص بوجهه على ورثه ، موافق بحسب قانون الخاص الذي لا  
يختلف جوهره في توزيع ميراث عن قانون التوريث المدني

فقد عن الوداع سرية وشرح قول من كثير من ساء الكنيسة  
يستودعون الكاهن او لاسقف قبل وفاتهم ما لا يعتبرونه غير حلال هم  
وبكيفية توزيعه على مشاريع خيرية او على من حقهم المال وفاء  
عن دينهم اذ لا يستطيعون ان يقوموا به سببهم لثلا يصح امرهم

ويحق لهم أو حلالته العار بعد موت وكثيراً ما يسهون هذا المال إلى الكهنة أو الأساقفة في سر الاعتراف المقدس ويعرضون إليه توزيعه دون أن يسمحوا له بذكر احتياجهم فتبقى الاستماء مراً من سر الاعتراف ولا يجوز ديباً أن يتولى توزيع هذه المسائل أو أن يعرف شيء منها ولو من بعيد إلا الكهنة بموجب قوائمها الخاصة المقدمة إلى المجلس السري

ثالثاً لأن من الرهبان من هم مقدون بغير الفقر الإجماعي الدائم فلا أهلية لهم لأن يتمكنوا شيئاً أو لأن يصرفوا مالاً أو لأن يتولوا إدارة مالية على الإطلاق ولا أن تكون عائدات هذه الإدارة هم شخصاً وإذا تولوا شيئاً من ذلك فيكون بدون رؤسائهم في الرهبنة ولحساب الرهبانية وحدها فاعبر أن راهباً من هؤلاء عدت شيئاً يخاف للوامع وليس فالسطة الدسة المختصة هي التي يحكم عليه الراهب بملأه أو عدمه وهي التي تعرف إذا كانت للراهب المتنق هو من الرهبان ذوي الدور الإجمالية الذي لا يستطيع أن يملك وما إلى أن يورث أم لا

رابعاً لأن من الرهبان من لا يملكه شيء من حق التملك ولكنه يملكه من حق إدارة ملكه أو التصرف به شخصياً فهذا تحفظ أمواله بطريقة أمينة تحت مراعاة الرأسة العامة في الرهبانية حتى إذا ترك الراهب الرهبنة ضمن نطاق بدوره والقانون يعاد إليه والا فتسحق بالوجود التي يعيها بوصفه الداخلي والموضوعه الراداً بحسب قانون رهبانيته .

خامساً— وما تقدم يدل أيضاً على الراهبات وخاصة من كان مسن من رهبانية بموجب على الرأسة تقديم دوطه عند دحوه . ١ الرهبنة والدوطه تبقى بموجب قانون الرهبنة في حوزة الرهبنة وللرهبنة

كل طبق يبيع هذه البدولة مروت الرهينة في قيد الحياة وقد  
 مدت خير الدولة معها ملك للرهنه اما اذا تركت الرهينة  
 الرهانية يرددها وتوافق الرهنه به فتعود ملكية الدولة  
 ويرجع حدها الى الدولة من يدورها

وهذه اشارة الى العلاقات المالية الوثيقة المتعلقة بدين وحياة ادينيه  
 في رحال الكنيسة الاكثر كمي هذا لا يمكن النجى عن هذا الحق  
 شكل من الاشكال ، فافقره الثانية من امة ٩ من ٤ و ٢ من ٢  
 والفيد الاحتراري الورد في امة ١٠ من القديس نفسه و فقره الثانية  
 من امة ١١ المتبعة تنظيم وصدر حال الاكايروس والرهنه والخاص  
 هي امور عادية ذات ابعاد ادينية في الكنيسة وهي من حقوق  
 المعترف بها للكنيسة في جميع اديان ومن جميع الحكومات المتدنية  
 الاسلامية والمسجلة التي احترمت وتحترم حرية الاديان واعترفوا معترف  
 لاكنيسة بحقوقها فيها .

واما حذف الفقرة الثانية من امة ١٣ من ٢ و ٢ من ٢  
 هو تشريع منور صدر حال لان احكم ، اعرض و ضرر وسدل الاعاب  
 المعاداة في التعدي التي صدرت من بعض من الكنيسة الروحية . هو  
 لارمة لا بد من اكل محكمة صدره للحكم بحق المحكمة هذا لا يعيد  
 احتصاصا مستقلا على ما ويرع . في كل في الاحتصاص بل هو القدم  
 التام ، فالف في ادي حكم يدعو الاسمية هو الذي يقدر  
 ما في العطل والضرر الذي انتعق منحكوم له وما قيمة اللعب الذي  
 يذله المعامي في الدعوى .

فكيفية المتقاضى لدى المحكمة الروحية مراعاة المذاهب المتعددة في  
 مسائل العقل والضرر هو معيار لمقتضى وقلة ثمة محكمة الروحية

والامران لا يبقون... مشروع المدل الحكم ولا يجوز الاقدام عليها الا اذا كان قصد اشرع به يش حركة امكانه لروحه وعتت انفسهم لهم وحسبهم حرة الوقت وان لم يشوروا على الذين ورعوا به ويكفروا بهم ويلفوا محاكمهم !

واما المادة الماديين ٢٤ و ٢٥ وتعديل المادة ٢٦ من قانون ٢ نيسان فهو مصرحاً بجدة لان الحكم على كل حادثة تزيد الحوادث بين المحاكم امدديه فيما نسب ومن اكدكم العتدته وكل ما قضيه الطاجه في هذه النود الثلاث هو ان يسدل كنه محكمه الاستشف التي كانت عند وضع مشروع قانون نظر في الحوادث لطود محل محكمه الحلافات هذات ان يسدل محكمه محكمه حل الحلافات التي نفسها القوت لهذا الغرض انه كاس وفي معرض درسا لتقرير طه الادارة ولعدليه في هذا المشروع بحث هذه نقطة متداولاً

## الصلاحيات المطاة للمحاكم الشرعية السنية

### والجعفرية وللطائفة الدرزية

### وهي غير معترف بها للمحاكم الكنسية

ان الصلاحيات التي اعطيت للمحاكم الشرعية السنية والجعفرية غير مرسوم رقم ٢٤١ تاريخ ٤ اوت سنة ١٩٤٢ وللصانفة الدرزية بقانون ٢٤ شباط سنة ١٩٤٨ وهي غير معترف بها بطوائف المسيحية وللاتنفة الاسرائيلية بقانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ هي

١ - الحجر على المخون وامتنوه واسعه ودي العقلة .

٢ - ثبات الوفاة والمحصار الارث وتعيين الخصاص الارثية لجميع ساء طوائفهم .

٣ - تحريم التركة .

٤ - تنظيم وتسجيل حث الوصية .

٥ - نفقة ذري الارحام .

نحن لا نورد هذه الصلاحيات لندفعها من المعاكم الشرعية او  
استعبد الله كم كانت قبل ام رسوم الاشتراكي رقم ٦ الصادر في ٣  
شباط ١٩٣٠ ، كلا من لنسب للري عدم ان يكون ٢ بين ١٩٥١

لا يحتوي الا على ما هو ديني و ملازم كل الامور لدين ولادب  
الدين والمحفظ كيان عبدا مسجوعا من اعداء وعكس من سير المعاملات  
في ادارتنا ومحاكمنا

نحن نحترم ما لانحواتنا ابناء الطوائف المتحدة جميعهم من الحقوق الدينية  
و الملازمه لدين كما نحترم مؤمن الاسلام "مقيم حقوقا وامتيازاتنا الدينية  
وكما افرغنا اعداءه تسعة وثلاثة عشر حلا و نصف ونحن نقره وهم مهدا  
الميل الدال على تدمج وعدل ونعمهم لعقبيه اسما ، ارض لوجهي الالهي  
الذي عمر العام كله سور الحقيقة وسندية الصلحة

و قد لا نقس نشروع الفنون الذي قدمه الحكومة لانه مخالف  
لجوهر دين و دانه ، مصر بعلت ، بحلف حقوقه ، محجف بها ، ومحرمها  
انصا من المساواة مع سائر الطوائف المسلمة .

و طوائف المسيحية والطائفة الاسرانية و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم  
و نظاركة واسقف و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم  
واسقفهم و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم و رؤسهم  
امام حكومتهم هذا العهد الذي اردناه عهد استقلال وكرامة وحرية على  
راسها حرية الدين مكررين بخصوص الاحوال الشخصية اهم لا يعرفون



الامقررات مؤخر لاحار في كركي اسعد يوم ٢٤ ك ٢ والمحدد في اول اذار ١٩٥٢ وهي :

١ - التمسك بقانون تحديد صلاحيات المراجع المذهبية الصادر في ٢ نيسان الذي ليس هو الا اعترافا بالحقوق المكتسبة منذ اقدم المصور لاسبابا وقد احترامته كل الحكومات التي تعاقبت على هذه البلاد

٢ - التمسك بمبدأ المساواة بينهم وبين كل اللبنانيين بدون تمييز بين طائفة وطائفة وبين دين ودين لان الوطن هو للجميع

٣ - استنكار الحملة الانتقادية التي اثيرت بدون حق للحط من كرامة المحاكم المذهبية وعليه يطلبون ابقاء قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ على حاله ويحملون الحكومة كل مسؤولية تنشأ من اي تعديل فيه

هذا هو الصوت الواحد الذي يخرج من قلب كل واحد من اسمااء الطوائف للنسبة المتسكبين بينهم ومقابلهم الدنيبة وحقوقهم ولا نخرجوه من الحري ولا نخرجوه ا فلا قل ان بحري بحث في ماون ٢ نيسان ١٩٥١ ولا ان سدل منه حرف الا اذا كانت لرفع اهام او لريادة اصبح ، ولا ان بحري عليه مسدومة كما ان الطوائف الاسلامة لا تقل مساومة على دينها . فبيست التوائف المسيحية العونه في يد احد

ولست حقوقهم وامتهادهم الصغيرة مشعلا لحد فهي من الله ومن  
كسبه ودمهم بطركهم وسفقتهم وكهبا واثامها واجدادهم ورثاها  
ويكن على عدم الاستعداد لان عذابهم

ان الاحوال المتخصصة هي ميراثنا الديني والاجتماعي فلا نفس ان  
تجلى لاحد عن هذا اميرنا اي عن كرم نبوتهم وراعيها  
دعونا نعيش في بساطة كريمة من ابدنا وحدودنا طوائف عديدة  
من حبه وكل من دفع حركته في والادبي يسعدنا بحركته .

## ٥

## مشروع الحكومة المعدل

### في لجنة الإدارة والعدلية

ان مشروع حكومة سي حركته وردنا عليه في اسند الرابع  
الديني من هذه الجهة تحول في ٢٨ آذار سنة ١٩٥٢ الى لجنة لادارة  
وهذه وهذه اللجنة حددت اسم المشروع وقررت ان تعقد جلسته  
في ١٠ كانون سنة ١٩٥٢ لدرسه لان عتبه من اثارها المستعجلة  
حدا حدا وما دلت من الاختراقات لقرارهم المجمع العمومية واكراما  
لقرارهم المجمع الذي حدد قرار بجمعه العمومية ! وفي الموعد المعين  
اجتمع من اعدوا لاجل السادة سواب الآلية استوزهم ، حبيب اوشملا  
فليب حبيب بولس ، ينجي نقي الدين ، شير الاعور ، شينغ سلم الحارون  
وبارده ، وصم فديري ، فوي امدوق ، رشاد عارار ، فلال عيسى  
الحوري ، البير حاج ، حورق شاذر .

ونعيب شارل حور ومحمد صفي الدين ورهعت هرغوب ومثل الحكومة

معالي فؤاد الخوري ودرر العدليه ولائـ د ايس ص لـج مديره والاستد  
شفي حاتم رئيس قلم القضايا والـ شرع وكات اللـه حاه و ص ح ه  
في جمع نقاط المشروع وحده في سادـ ١٤ من فون ٢ سـان الـي  
طلب بعض عضـ اللـه عدم عـ وردت في فون ٢ سـان و س  
هذه ادة ان لـكـه ان حـه للـي في عقد الزواج هي لـكـه اللـه  
التي عقد الزواج هـ هـ و يوجب قـ يـها ولـيـ حـوا سـان هذه الماده  
ارادوا ان يجمعوا عقد حاصـ لـكـه اللـه حـيـه الـي سـان لـها  
الزوجان وفقا للمقررة اللـه من ادة ٢٣ من القرار ١٤٦ لـ و س در  
في ١٨ ت ٢ سـ ١٩٣٨ هـ هي ادة الـي حاربها الطوائف الكـ لـكـه  
سـان فـوا و سـان لـها صـلـه الـ عشر سـه و سـان و سـان عـي  
الماده ١٤ الاسـ دـ راده الـي كان معارف كل امة رجه مشروع  
لـكـه هـ هـ كان من اصحاب مشروع لـكـه لـكـه و كان  
مـشـه و سـان كـالـكـه و سـان في هذه الماده صـ هـ هـ سـان  
مشروع في اللـه هـ لـكـه على هذه ادة سـها و روجها لا سـها  
عـي العقل والمنطق والـ شرع الـ و لـي و الـ الـه و كات برالـه  
راضـه ومقدـه فـيـه اـكـر اـه اللـه و حـاه لـاسـ دـ هـ عـي الـي  
مـطـرح هـه مـده عـي الصـوب و سـان لـكـه هـ مـدـسـن جـرـي الـه حـي  
لـها الـه لـه .

وبعد ان اذبح بعض العدليات على مشروع حكومة وعلى بعض  
مواد فون ٢ سـان حـرح مشروع العدل للصـوب فـسـان لـكـه  
وكان من اـكـر مؤيدـه اشـعـع سليم الحـر

وعـ انـا مقرر اللـه الاسـ دـ محمد صـي الـي كان قد ذهب الى دمشق  
لـحـور مـنـه المـهد الـكـيـر عـس الـه سـان و سـان مقرر عـه رئيس  
اللـه هـلـات عـطـوفـه حـيـب الـه سـهـلا

وهذا هو نص المشروع المعدل :

« مشروع قانون صلاحية عقد شرعي وامهنة كإعانة لحمة  
الإدارة والعدلية »

أمدد الأرق بغير المخالفة في الأمور الواردة في السدين  
التاليين

(١) المقرار ١٩١٠ من المادة ١٤ من المرسوم الاستراتيجي رقم ٢٤١  
تاريخ ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢ المعدل بالمرسوم الصادر في ٤ كانون أول  
سنة ١٩٤٦ المضافة للمعبر وتنظيم الوكالة .

(٢) المقرة الرابعة من مادة ٣ والمقرة الثالثة من مادة ٥ والمادة  
١٢١٠ و ١٢١١ من قانون ٢ - ١٩٥١

أما المادة ١٣ - عدلت - مادة ١٣ من قانون ٢ - ١٩٥١ على  
الوجه التالي

« يحكم المحكم المذهبية بالرسوم والمصاريف الممنوعة في لائحة  
المراسم أصول المحاكمات المبرورين بقدره عملاً بحكم المادة ٣٣ »

المادة الثالثة - عدلت - مادة ١٤ من قانون ٢ - ١٩٥١ على  
الوجه التالي :

« إن السلطة المذهبية المختصة للمحكم في عقد الزواج  
أموال ١٩٤٣ و ٥٥ - هي السلطة التي يكون عقد الزواج - والد - أي  
بدون تعديل .

المادة الرابعة - المضافة - المادة ٢٥ و ٢٤ من قانون ٢ - ١٩٥١  
من المرسوم الاستراتيجي رقم ٢٤١ تاريخ ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢  
المادة الخامسة - صحت المادة ٢٦ من قانون ٢ - ١٩٥١

على الوجه التالي :

« يسدّل المادة (المحكمة المختار اليه في المادة ٢٤) ، المادة الثانية (المحكمة الصالحة) .

المادة السادسة - أُضيف الى المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان - ١٩٥١  
الفقرة التالية :

« لا يعمل بالقوانين المذكورة في هذه المادة ولا تلحق الرسوم المذكورة  
في المادة ١٣ الا بعد نشره في الجريدة الرسمية ،  
٧٠ المادة السابقة - عُدّ في ١٠ تموز ١٩٥١ كـ مادة قانون الاخوة الشخصية الخاص  
بكل طائفة

المادة السبعة - تحول على المحكمة المدنية لدى دوى التي تصبح من  
إختصاصها يختص هذا القانون بشروطها من المقصة التي وصلت اليها  
بدون عفة

المادة التاسعة - على السلطات المختصة ان تشرى في مدة ثلاث  
سنة اشهر من تاريخ صدور هذا القانون حداً عيب نظر بدرجة لاحقة  
في مسائل غير ادخله في المادة ٣ من ٥ و ٢ من سنة ١٩٥١

المادة العاشرة - تبقى جميع النصوص المتضمنة لهذا القانون او غير  
المتفقة مع مضمونه .

ثم نحن نحس على هذا مشروع تعديل ، قد بـ كـ في حـ صرين  
جوازا في التعديلات التي ادخلت على مشروع الحكومة بحلين القاري .  
الكريم الى ما كتبناه في السد الرابع من هذا البحث عدم در - مشروع  
الحكومة مادة مادة

في السد الاول من المادة الاولى من مشروع الحكومة المعقود



ويعني المادة ١٢ كالملة المتعلقة بحكم الوكالات. ثم المرجع المذهبي  
وعمل بمقتضى ذلك أمر من مشروع الحكومة لأول اذاعة ابقى المراجع  
المذهبة والمسيحية والاسرئيسية الفقرة الثالثة من المادة ٥ وهي المتعلقة  
مرض وقدير التعويض عند الحكم بصلاب الروح او فساد وفساد  
الفترة مبدية في مشروع الحكومة

وعلى ابقاء مشروع الحكومة للتعويض من حق مراجعته المحكمة  
المذهبة عند المسيحيين او عند المذبة الاسرئيسية اذا تم في الامور  
التي تخالف في الدعاوي ان تم الحكم المذهبة المذبة الادارة والمذبة  
مصار على المذبة تدبر اجماع في اموال المذبة المذبة المذبة  
وحده ولم يعد من فيه لانه فيها .

في المادة ثمانية عند المذبة هذه المادة من مشروع الحكومة ولكنها  
لم ترجع ما رعى هذه المادة بنفس من قانون ٢ بين اي اياها رعى من  
قانون ٢ بين الفقرة المذبة من هذه المادة وهي حق الحكم المذبة  
و ضرر و يجب المذبة في الدعاوي التي تدخل تحت اختصاصها .

في هذه في هذا المذبة تحت هذا المذبة في مشروع الحكومة  
تحيل المذبة الكريم الى هو كاف وصيف اليه حواجا على ما ورد  
في تعديل لجة المذبة بخصوص المذبة التي ارادت المذبة ان تحقق  
ما وان اصول المذبات المذهبة انه قد تحقق المذبة الشرعية ان تصيب  
من المذبات المذهبية مقدم المذبة بالرسوم لا بد ربح لان المذبات  
لا يوضع في المذبات المذبة المذبة ان لكن دعوى مصاريف مختلفة عن  
غيره من الممكن وضع المذبة بالرسوم لسوق الرسوم بموجبها لا  
وضع المذبة المذبة المذبة هذا لا بحق السلطة التشريعية المذبة  
ان يطلب مثل هذه المذبة من السلطة المذهبية الا متى كان استه  
الرسوم عند المذبة ولا يصير ذلك كذلك الا متى صارت الحرية

تدفع للمحكّم المذهب مع شطب أسوة بسحاكم الشريعة

هذا مع العلم ان المحكّم المذهب يحاسبه وعدمه معرض رسم تراعي فيه حالة المتقاضين .

في المادة الثانية - عدلت اللجنة في هذه المادة ١٤ من قانون ٢ نيسان التي لم يتعرض لها مشروع الحكومة ، عدلا ينطبق على نصيب الاصلي وروح ومقصود المشروع ، بها والاخرى ان يسن هذا التعديل بوجهه لانه يتن المواد التي تسوّه صلاحه المحكّم المذهب للنظر في عقد الزواج وبذلك وهي المواد ٣ و ٤ و ٥ من قانون ٢ نيسان .

على ان هذا التعديل مع مفعله من الاصلاح لجهة المحكمة الصفة لا يطر في عقد الزواج وبذلك الذي شكر عليه اللجنة شكره فقد ولد فصلا ما جاء فيه من التعديلات التي ادخلتها اللجنة على التعديلات التي اجرم في البند الثاني من ماده الاولى من مشروع الحكومة وهي التعديلات التي حوت على الفقرة الرابعة من ماده ٣ والفقرة الثانية من ماده ٥ ، في العلم من قانون ٢ نيسان في فقرته الاولى من ماده الاولى وبذلك الفقرة الرابعة من ماده ٣ والفقرة الثانية من ماده ٥ من قانون ٢ نيسان بطلت التعديل او الاضافة التي اصغت هذه الى ماده ١٤ لتكون من الغنى ما قد هو من شطب عقد الزواج وفي الاضافة التي اصبحت اها اعتبار من ذلك بل من هو من خلاصات المحكّم المذهب .

ولكن لجنة الشريعة ارادت بهذه الاضافة ان تصلح بهيئتها السابق وهذا ذات منها ومنه من زعمت انصواب الذي ترمي اليه عندما لا يكون مدفوعا من الشخص من اضراب المحكّم او حمل ارضه المعامين !

وفي اداة الزراعة والحامه وقسم اللجنة على المادة الثالثة والزراعة



من مشروع الحكومة . اعاد المديع ٢٤ و ٢٥ واستبدال عددة من المادة ٢٦ من قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ بحري

وهي المادة ٢٤ و ٢٥ احذف حقوق الطوائف المسيحية وفي الاسناد الواقع في المادة ٢٦ اتم مصر

يمكن ما يجب معده في هذه المواد الثلاثة هو استبدال العبارات الواردة فيها باسم محكمة الاستئناف واستبدال كلمة الدائرة به وهي

محكمة حل الخلافات

### للاسباب التالية :

ولا لان المادة ٢٤ و ٢٥ تناول موضوع يجب احصاء الاحكام وافقرارات فيها لمحكمة حل الخلافات ولم يرد ذكر صريح في المادة ٢٦ ان ما ورد في المادة ٢٥ من الاحكام والقرارات التي تقدم لدائرة الاجراء لا الاحكام والقرارات التي لا تقدم لدائرة الاجراء وبما اول احكام وقرارات في مواضع رابع اوسع مما هو مذكور فيها في المادة ٢٦ . لان المادة ٢٥ اوجت على محكمة حل الخلافات ان لا ينظر في خلاف المعروف عنها الا بعد استطلاع رأي رؤساء الطوائف ذوي الشأن في الخلاف وهذا حق لان اعضاء محكمة الخلافات كان يجب ان نحس معهم فاصل يثير كل منها حذره من الصائتين المتنازعين او محكمته من المحاكم الواقع بينها النزاع وهذا كان معمولاً به في السلطة العثمانية وهذا ما افرد بوضوح "التشريع" الذي صدر في فلسطين عهد الانتداب العربي وهذا ما تضمنته الطوائف المسيحية من اللاهوت الحكومية التي عملت عليها بوضع مشروع قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ ولكن الحكومة وقتئذ لم تستعصر "الحق" باستطلاع رأي رؤساء الطوائف ذوي الشأن .

ولغاؤه المادة ٣٥ يعني هذا الأمر الجوهرى لأن رئيس واعضاء محكمة حل الخلافات لا يكون هم اعتدائهم بالام وافر بالقوانين المدنية ولا يصيبون اعداء في حل الخلافات ولا يضمن العدالة بقراراتهم مع كل من يطعون عليه من حسن النية ومن البراءة

ويعمل بقضى ان العدالة ذات الشأن بدافع عن حقهم لا ان يتولى بدوع عنه غيره ممن لم يوكلمهم حقيقة ، بل محكمة حل الخلافات لا استطاعوا ان يولى الدوع نفسها عن احدى اطرافها المتدوعين على الصلاحية .

لأنه لان تعيين المحكمة الصالحة هو اهم ومن الضروري ان تنسب محكمة حل الخلافات بما سمحت عندما انشئت حصيصاً لهذا الغرض .  
واقترار رقم ٢٩٧٨ الصادر في ٥ ك ١ سنة ١٩٢٤

ويحل حل الخلافات من صلاحية محكمة التمييز اذنى ويؤدى الى احكام تخالف المرافعة ولا تنفق مع المرافعة الي لاحداً انشئت هذه المحكمة لان محكمة التمييز قد احدثت لغيره في بعض القضايا عرض عليها النزاع الحاصل فيها حقاً لا يومئ هذه قانون محكمة حل الخلافات المشار اليه ولا قبل الصوائف ، وسعته به وهو ان تنظر فيه رؤيته النزاع في اساس الدعوى . فهذا المبدأ لا يمتدح به على انشائها الكواكيب ولو فرض ان نحلها مثل هذا جاء نصيحة مدونة لا تجعل احكامها تحت سيطرة محكمة التمييز المدنية وهذا لا يتكفى التسميم به

وفي المادة السادسة - اذ وث اللجوء المكرمة الى المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان فقرة لا يمكن العمل بها

اولاً - لانها تنافس مع المادة ٣٢ من قانون ٢ نيسان ومع المادة ٣٣ من نفسها والمادة ٣٢ واجب على المحاكم بتدبير احواله الدعاوى المتعلقة

لديها والتي نصير بموجب قانون ٢ نيسان من اختصاص المحكمة المدنية اي هذه المحكمة وذلك منذ نشر القانون نفسه في الجريدة الرسمية اي منذ ١١ نيسان سنة ١٩٥١ وقد تحولت تحت القضاء الى المحكمة المدنية وهذه نشرت ملاحقاتها وحضرت قانون ٢ نيسان منذ ١١ من الشهر نفسه سنة ١٩٥١ والمادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان نصت على ان قانون ٢ نيسان يوضع موضع التنفيذ منذ ١١ نيسان سنة ١٩٥١

واقوانين مد - كورة في المادة ٣٣ يعمل بها منذ اجبال من قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ وعمل بها ويعمل بها ايضاً ويحدد منذ ١١ نيسان سنة ١٩٥١ تاريخ نشر هذا القانون نفسه

ثانياً - لان العمل منطوق هذه الاضافة معناه التوقف عن تطبيق قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ اي ما بعد تصديق القانون المعدل واداعته والى ما بعد نشر القوانين المتعلقة بخصوص عمل في المادة ٣٣ . وادعت الحكومة ان يوزحل نشر هذه القوانين في الجريدة الرسمية سنة شهر فقط وقد منطوق المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان وحيث ان توقف المحكمة المدنية عن العمل اقل ما يكون سنة شهر من تاريخ تقديم القوانين فصاعداً .

ثالثاً - لان المحكمة المدنية تسوفي عند الافتتاح رسومها الزهدة دون ان يكون لديها لائحة ملحقه بقوانين اصول المحاكمات الكسسه وهي تسوئها وفق لاصطلاحات البلاد وحيث مقتضين عندما ترى انهم يستطيعون دفع الرسوم .

هذه الاضافة في غير محلها من اوها الى آخرها

وفي المادة التسعة - اوجدت لجنة الادارة والعدلية ماده جديده

لنوم في الساعات اربعة ، ان نشي في لندن خلال سنة اشهر من تاريخ صدور القانون المعدل بحاكم عب طر سرحه الاحيرة في المسائل غير الناحية في المادة ٣ من قانون ٢ من سنة ١٩٥١

ان هذه المادة لا يمكن التسليم في وكل ما يمكن عمله في هذا الصدد هو ان تطبق المادة السبعة من لقرار رقم ٦٠ ل ر. الصادر في ١٣ اذار سنة ١٩٣٦ اي ان يكون للرئيس الاعلى في كل طائفة اديانها كلاً منها خارج عن نطاق صلاحيات الادارة من يقوم مقامه ونائبه في منصبه بليلان.

اما كيف سجدت الروحانية لانه يحكم عب في لندن فيتمدى سلطة المجلس الاعلى الذي لا يمكن ان لا يقرر ان يلزم الادارة المقيمة في خارج لندن ولا سادات ان يقدروا بقول ان لا يسلطوا على المجلس الذي يسمهم وكل في وضع المجلس الذي هو ان يحضر شريعته بالماله من وطالب من حاضره الا ان يسلطه المجلس ان يكون في كل استشارة في لبنان وان لا يسلط حكمه كسبه في الساعات اربعة خارج عن نطاق الادارة ان يسلط في لندن بغيره استفسار بخصوص عليها سنة ٣٠ من قانون ٢ نيسان .

ولم يزل الصغر هذه المادة الى ان لا يوجد دولة يمكنها الاستعانة عن الالتجاء الى حكم عدل خارج حدودها لانه جميع دول الارض المتعددة هي كانت مستقلة ومتعصبة لاستقلالها لا يمكنها عن الالتجاء الى محكمة هي في خارج البلاد واعداً وهداً من غير البلاد كما يحصل عند الالتجاء الى محكمة لاهاي او الى جامعة الامم المتحدة .

وسمرد في درسه هذا محتاجا الى المحكمة للاستشارة التي هي موجودة لكن طرته او يجب ان يكون في هذه البلاد معوض عما اوجرنه هذا بهذا الشأن

ان مشروع هذا القانون المعدل قد أحاطه لجنة لإدارة والمعدلية في  
٢ نيسان سنة ١٩٥٢ الى المجلس الثاني ليدرج في جدول الجلسات .

في ٢ نيسان سنة ١٩٥١ صدق مجلس الثاني اللبناني قانون الاحوال  
الشخصية للتوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية وفي المذكر السوي  
الاول لذلك لقانون حصل الى المجلس الثاني اللبناني الجديد مشروع  
قانون لتعديلها

فالمجلس الذي انضم جميع المرشحين للسيا فيه من الطوائف الكاثوليك  
الذين اعظمهم اهم اذا فاروا بالسياسة سيعملون بكل قواهم لتعديل قانون  
الاحوال الشخصية للتوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية ، ووفر عليه  
ذلك العهد الذي احده على عهد مرشحو الطوائف الكاثوليك اذ ان  
المجلس الذي قد صدقه في ٢ نيسان سنة ١٩٥١ م - ان بر المرشحين  
الذين يرون بعودهم ولا هم عدم عدولهم للشكل الذي رأت في لجنة  
لادارة واعده ان كل واحد منهم ويعتبره على مصالحه لسان  
وراحة ابيه واحترامه ليد طوائفه سعده في مجلس عدده بطرح  
هذا المشروع المعدل على مناقشة والنصوص وانكر من ان اصل هذا  
مشروع المعدل ان يوم مناقشة في المجلس بوجه كلمة الى الحكومة  
اللسانية الحاضرة التي قالت كمنها في لجنة الادارة والمعدلية يوم ٢٨ اذار  
١٩٥٢ م - ثمن كل مشروع من هذا النوع وقد شررها في هذا  
الكتيب وهي ان هذا الاحوال الشخصية التي تتعلق بالدين تبقى بصورة  
ارمنة من صلاحية محالا لشرعه والمخيم امدنية وامها لا ترى عائقاً  
من اخر - تعدس في العهد ارميه الى ليس لها علاقة بالدين اذ رعت  
لجنة الادارة والمعدلية والمجلس ذات علاقة بها العامة القنة على مراعاة  
التساوي بين جميع الطوائف

والكمارأيك أنت عسك انت، الحكومة الحالية تقدمي مشروعاً للمدين  
 و جون ٢١٥١ سنة ١٩٥١ دون ان يكون مبساعلي الماواه و عرب من طاعتين  
 سياسيين هم لطاعة السنة و سنة السنة الشيعية صلاحية واحدة تتعلق  
 بالمعقود و معزعي شتاً من الصيغة الدورية و عرب من الطوائف المسيحية  
 اثني عشرة مسنة قبل في هذا بقوم السويدي مع جمع الصوائف، طبق  
 على سياستك العامة ؟

### ايتها الحكومة الحالية :

فب في كاستك ن جمع القصص المنعته بالدون سقى بصورة الاربعة  
 من صلاحية المحكم الشرع و المدنية

فب ن مسائل اثني وعشرون من دون ٢ سن في السنة التي من  
 لاداء لاوى من مشروعك وهي مقرة اربعة من المادة ٣ و مقرة  
 اثمانية و ثالثة من المادة ٥ و المقترحات الاولى و الثانية من المادة ٩  
 وادون ١٠ و ١٢ من دون ٢ حساب سنة ١٩٥١ هي من القضايا  
 الرسمية التي ليس لها علاقة مدني ؟

ومن فب لك ان هذه المسائل هي رسمية لا علاقة لها بالمدني ؟

يكون الزواج من الدين و منح الزوج لا علاقة لها بالدين ، وهل

جميع ما توكت للطوائف مسندة هو من جانب الدين و منها كان فب من  
 مال و ربح

ايتها الحكومة الحالية ،

فب في كاستك دارعب في حصر المدين في صلاحيات بعض  
 الطوائف فالحكومة ترى من الافضل و حجة ذوي علاقة في امر هذا  
 التعديل قبل اجرائه .

و نحن نرجو ان نكرم في و نقولي للطوائف المسيحية من يعود لضيق

في رعب اى لجنة الادارة والعدييه ١٥ اى المجلس ام الك ام الى من .

فان الذي قدم مشروع المعدل من عرسته على رؤساء الطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية ختمته في مرقد النعدين من عرسته على لجنة الادارة والعدييه ، ومنى عرست ذلك من ملتبس مشروعك الى رؤساء «صوائف ك. ب. رمتي» ومن احبوك بكتاب خطي ، ان مشروعك لم يدر به احد من اعضاء لجنة الادارة والعدييه الذين ابررت هم مشروعك في حزم حصة «لجنة» يوم ٢٨ آذار سنة ١٩٥٢ ، مادام صرح بك قرب ان الاصل مباحة ذوي العلاقة وعصب بخلاف ما صرحت به .

ومن ثم دوو العلاقة الذي عساهم بكمثلث

ابتها الحكومة الجليلة .

هل صدر التشريع في اسات حصة لجنة الافراد وحقاير ودا احب فرد او بقائه ان منصب حق حصة مـ او ان يتجلى من حقوق طائفته او عن شرعة خاصة مرمية مد اجيال ضمنها الدستور اللبناني بعد ان كانت جامعة الامم ضمنها حاريتة وعدايت مبدأ المساواة . واداً اصيغت لرعب فرد ووجه من الافراد الذين لا صلاحية لهم في ما طسوا ونموا او دعو فكيف تصاحب عن صمغ صوت جمع رؤساء لصوائف المسيحية والعدييه الامر ثيلة في سان وقد سجل خط ووجه كركديس وطار بركان ومحو عشرين مقتران واسف في مؤتمر سكركي يوم ٢٤ ٢٥ سنة ١٩٥٢ ونشر هذا الصحف مصوّر وسكركر مسجبه في سكركي يوم ارن اذار سنة ١٩٥٢ ونشر في جميع الصحف بعد ان جاء وقد من الاسف فبعث به وسائر اربب الامر والسبي في هذه الجمهورية لفتية مرة ومرتين وثلاث مرات .

## ابته الحكومة الجليلة

ان الرؤساء الرومانيين في الطوائف المسيحية وحلهم شيوخ في السن  
اراد اعطيه مراكر الديانة في هذا شرق صادوت مد اعلان الاستقلال  
ساحر سنة ١٩٤٣ وكانوا يدعون الحكومات في تقديمك مد ٣ شروط  
سنة ١٩٣٠ بالاعتراف هم رحوهم لشخصية وبحدها معاً للفوض  
ولاخر اوجاع الحقوق التي برعت من طوائفهم بدون حق في ٣ شرط منه  
١٩٣٠ وفي ١٣ اذار سنة ١٩٣٦ وفي ١٨ ت ٢ سنة ١٩٣٨ فبادا من  
مهمهم ولا استحدثت مط سهر عدله الا في ٢ نيسان سنة ١٩٥١ اي  
مقدم رورتي في سواب وقد اتم من ذلك مشروع موحد للاحوال الشخصية  
في ٢١ ١٢ ٥١ لمجمع الصوائف المسيحية ووعده بالاصرار بالعام المستور لرعاية  
بروات عند امرها وعدت حرامها فترتب عند راعتها على حساب الصوائف  
بمجهده واحد في الامر تلمه وعدت بالحقيقة مشروع ٢ نيسان وارومنا  
ان عدت دلاحيات الخلق الشرعة وحبت منها لم نجده عندنا  
ومب غير هو المقود فوحدت به صالك مشودة .

وبح صمطة في اجلاس في بيروت حوات مشروعك بشعب  
قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ الى طء الادارة والعدانة وهذه لاجدة صدق  
المشروع بعد ان اقرط في عديل فوب ٢ نيسان للشعب والالاء  
فكلمنا القه ومحق هو طروس في طرك الا الخلد والعظام ثم حولته  
الى المجلس السابي وادقه لا عرفت الاصرار لا بعد ان بعاق مشروع  
على جدول جلسات المجلس فمكون هومت صكلمها وعمت بك ويجمع  
اولياء الامر فينا ما شئت

الاثرين بعد هذا الاسكار يحل بك والرؤساء الرومانيين والبطريرك



المسيحية ان الاوصاف التي هي عن الحكمة تدعى الى الموت  
عن حرم وعمره وصلاة في العهدة تجسدها عليها

الا ترى انك شجعت امصرى وكل من تحدثت به لا صرايا  
صرت تحت امر الفوغاه والشارع ؟

وهي توسعت اذا تكلمت عليك اشرع منها تكلم الامموان  
تقني في وجه النصارى الجانوف .

وهي فيه اتم راحة عندك وفي انفس بعد كل هذا .

وهي صلت ان الرزمة الروحانيات سترت الى الشارع او يدومون  
انهم الى ذلك كلاً او هذا . فسمعت من انا ان صوت دوي قد كان  
لا يلاقي صدى في اودنه من وبعده واذا كان غير مسموع عندك  
فمستكون دوي عظيم في اعلم كانه لان حقوق طوائف المسيحية وامتيازات  
رجال الدين محسوبة من عهود بعيدة عهديات دوليه عديدة ومن امة بعد  
علي يوقع بينهم ولا يصيح اصوات في اندس وان لم تحدثها في الزمان  
الحاضر شيء احتراماً لاستقلال ولك من جى . حوشت امة الصوامع  
المحمدة لاهم عرفوا موضع الضعف فيب فسوا مثل ما دعيت بقومهم  
وعرفوا كيف يوحون عندك احترم كبرهم الكبريم وجعلهم في امة

والكنا حارثت اسم الحكومة . مسؤوليت عظمة امام لاهوت  
والدريج ومام جدد هذا الحسن واما الله . في لا الاعضاء على حقوق  
طوائف مسيحية هو اعتداء على مسيح الرب وعلى كبريته وما استقر  
عرش ولا توقفت مه حارب رها واعتصبت حقه عليها وعلى حكامها !

هنا الله لك وان كنت تدري . معلين !

## التهم

يوجه بعضهم اليهم اى الخ كآلة جه ينتهون وحفا ملحق وشهوب  
سما لا هو من ها وشهوب من اسلاف حكماء هو اى خارج البلاد اى  
الى رومه ودمشق ومصر وغيرها ، وشهوب بمقاصي الرسوم المأخوذة  
واما لدون مراقبه ويقولون لا يستطيع ان يذهب لمساواة في الحقوق  
والواجبات سيما وى المحاكم الشرعية ان هذه المحاكم هي من ملاك  
الدولة وحاصه لمفسها .

ويقولون لا يمكن ان يقدم بحري بدسوره وهو سـ  
الحكومات العربية للمقاطعة الزاوية وسخص من ير رجال الدين  
ومن العصور شوسطة وحينها دعوى رى وجوه غير وجوهكم ، غير وجوه  
اعصور اى وسعه ، دعوى يقدم فلا تقدر في وجه اى ، دعوى من الرجعة ا  
ان يحل على جميع هذه التهم ولافتراءات واحدة واحدة مقول

## ١

### عن نجل رجال الدين

ان رجال الدين تسحق كآلة في كل عصر ومكان ولا يزلون رجال  
عم نور سير طمات الحلال في هذه فكوا كآلة عنهم السند المسيح  
هاتم نور العام ، وكاوا نور ، للحرب في دواوس الخلافة الاسلامة في  
دمشق ومماد وكاوا من قرب اقرب الى الحنة ، علومهم الواسعة  
وهذا لسان بشهد روفه العمى في هذا الشرق على ان الفصل في ذلك  
كله لرجال الدين المسيحي فيه ا

فالكاهن يدرس العلوم الادبية والدينية بعينه ليه نفسه واللاهوت

والحق لقنوني علاوة على دروسه الدائرية والتقوية فاق مدة يخصص  
 فيها مدرّس اللاهوت والقانون هي أربع سنوات ، لأن الكنيّة بعده لتكون  
 فصلاً روحياً في محبته الصير ومعه الشريعة في شرب وشرائح انعام  
 السيد المسيح وتعليم كنيسته وهو يصرّف حباه في التعليم الذي وُلد له .  
 فحين كهد لا تقل عنه انه جاهد ، ووهن كهد لا يستطع ومن مدني او  
 محم مدني ان يسهه ، بل هو في انفسه التي يحكم فيها عالم يحس ولا  
 يستطيع ان يتجه ، بالتصير عن جهل لا من درس دروسه وعمومه ودرس  
 اعماله واحكامه في محكمته وكان اكثر منه علماً واحكاماً . ومن من قد  
 المدرّس او المحامد درس الدروس المدنية واللاهوتية والقانونية .  
 درس الكاهن ويعلم الكاهن ، واطلع على اعمال الكاهن في المحكمة ،  
 ودقق فيهم وكان حلي تعرض لتستطيع ان يحكم عبيد بلطون ، والكاهن  
 الذي الذي علم الله له ، لا يكون جهلاً ، لا لا تهاب منه لتمام  
 تواضعه وصيفته كم وتبه كنه من او كواعده او كحكم ان يكون  
 عالماً بغير اعلوم لادسه ، والكاهن صرف وفقه من الصلاه ودرس  
 وسطاً من الله والشعب لا يعرف املاهي ولا لمسه روحه ولا سواه ،  
 سهر الا الى مراحماً دروسه ورعاوه مدجياً به ايسر بصيره ، فاللاهوت مع  
 صموئيل ، كيم يارب من عشت سمع ، انهم هي ان يكون مثل  
 صموئيل وصياً عادلاً مستقيماً ربياً ، جمع الى اس اولاده بحكمهم ومعهم  
 ويعمرهم ، بل هو ، واس انما او يحكم او لا يكان من رحل احكم في  
 العلم ان يده في درسه واحباده وفهته ، فحتموه او كنه لا  
 تريدون ان تقدوا مثله ولا عموه سواه ، وورث من لسه فقد لمس حذوه عين  
 السيد المسيح كيم فان احبب المسيح حبه .



الديبا من نور الله ومن عند ام عاد صلح اليوم اشيء في عهد اولاد  
الذين نحن ربّيتناهم وعلّمتناهم ؟

اصار السعدي جاهلا والضريراء لدرجي عبدو حظيرت مكسموس  
مظلوم عدلا والرحماني حادلا والضريراء بوح الحير ومضات بوح  
حيت والخورى حرس الكور والخورى بولس بحم بعض فصاة  
اسان في عرب اناهي واهمه من رحال لذي والعلم والقضاء وعصاة  
والقديس مروب والاب شرى مخلوف من الوجوه مكروهه عند ملامة  
مر مرون واهاه مر بوحا مرون في الشعب ابروني وعبد اياه  
بقية الطوائف الكاثوليكية ؟

### ٣

## الاستئناف الى خارج لبنان

سهيون بحكم الطوائف الكاثوليكية من احكامهم وسف حرم الى ابروه  
وهذا حظا او حرم محمول من سهيون انا معنى ؟

ثم وضع المجمع الا... في دستور امواريه سنة 1٧٣٦... نحن  
امواريه بحكم مدنية وانه في... محكمة عند طران الارشده  
هي المحكمة المدنية واحكامهم... الى محكمة الضريكة ابرويه  
عسا في لند

اما الاحكام التي يجب فابوا ان... اي الكرسي الرسولي  
احكام حصة بدعوى بطلان ارواح... ب انشريع الخاص بهذه الدعاوى  
والحكم بطلان ارواح لا يبرم الا اذا صدق في الاستئناف متى وحى  
الحكم الاستئنافي البطلان وهذا حكم الضريكي الاستئنافي  
صحة ارواح برم ان... انقصه الى الكرسي الرسولي ايرجع بين

الحكومات والحكماء في كبرى الرئاسات بصيرتها وفي هذا  
 خلاصة الصواب لا يتردد إلا في أن في رومها في ظروف خاصة  
 ومع ذلك فهي قانون ٧٣ من صول المحاكمات الشرفية الجديدة  
 على أن الحكم بغيرك في محكمة وأكبر رئيس سلطة في المؤلف  
 محكمة في لائحة قوائم محكمة عدده في محكمة أو محكمة الكروسي  
 الرئاسات في لائحة في رومها بغير شرط أن لا يكون البطريرك  
 أو رئيس لائحة في حالة في محكمة الاستئناف الأولى في هذه  
 القانون في الكروسي الرئاسات في رومها بغير شرط أن لا يكون البطريرك  
 السعيد في ١٩٥١ م. لا لامر في القضاء في القضاء . ومراعاة  
 لعموم البلاد في قانون فيها

وهو هو عدد مواريث هو عدد جميع الصوائف الكروسي في لائحة  
 أن الحكم بغيرك في محكمة وأكبر رئيس سلطة في المؤلف  
 الكروسي في لائحة قوائم محكمة عدده في محكمة أو محكمة الكروسي  
 الرئاسات في لائحة في رومها بغير شرط أن لا يكون البطريرك  
 أو رئيس لائحة في حالة في محكمة الاستئناف الأولى في هذه  
 القانون في الكروسي الرئاسات في رومها بغير شرط أن لا يكون البطريرك  
 السعيد في ١٩٥١ م. لا لامر في القضاء في القضاء . ومراعاة  
 لعموم البلاد في قانون فيها

« أن الصوائف والمؤسسات أو المؤسسات التابعة هذه الطوائف  
 يتلزم في علاقتها مع السلطات العمومية رئيسها الذي الأعلى وإذا كان هذا  
 الرئيس يقوم بحرج راجع دولة الشرق مشموله بالاسنادات المقرري  
 وحسب علمه صوره احدها ان يربطه في سطره بمنزلة محلي »

وفي ٣٠ من ٥ يون ٢ - ١٩٥١ في نفس هذا

« ان الاحكام والقرارات الصادرة لا يحددها وحدها خارج له من الامور  
 التي تدخل في ذلك من حيث حدود من المراجع المذهبية بعد ان عطي  
 هذا الصلح المبدئية من انتمى لكم المذبة في حاله اذا كانت الاحكام والقرارات  
 الا انه المذكور صدارة عن محكمة مدسة اما اذا كانت صدارة من مراجع  
 مذهبية واصبه المصيبة بعض لها من قبل المراجع المذهبية المختصة في  
 لبنان وفقا للقانون الداخلي . »

يقول « من حيث الدين لا اياهم هم القديس الكسبي الكاثوليكي .  
 « يستصع الديوان الادبي ان يعطي الصيغة المبدئية لحكم صادر من  
 محكمة الكرسي الرسولي او من الخبر الاعظم وهو على محكمة كاثوليكية  
 كاثوليكية على الارض » وبحسبهم صلاب السنة الاولى في الحق القانوني .

ان القانون ١٩٢٠ من دستور الحق القانوني العربي العام والقانون  
 ٤٤٨ من اصول المحاكمات الشرفية طبع الصوائف الكاثوليكية مسبقا  
 في نفس على ان مطران اورشليم انداعبي هو الذي بعد احكام الكنيسة  
 سواء كانت صادرة من محكمته او من اي محكمة كاثوليكية اعلى من  
 محكمته درجة او من قداسة البابا نفسه

ان القوانين الدينية ونفسه حاطط لكل شيء يصح الرعية الحق  
 والعدل فلا يصيرها اذا كان من محلوها او كان بعض المكلفين مسيحيين

النوابين مقصرين في معرفتها او في معرفته كيفية معدها

فحكماها منظمة ومقدمة واصولاً حكمية عظيمة والقوانين لديها  
المدروسة والموضوعة لمصلحة الامم لا امر محله موضوعة ست ساعها ملين  
مشكل او اضراب، هي صمد مدلل والصدأ فيه في كل البلاد

## ٤

### الرسوم الفاحشة

شبهون الحكماء به في الرسوم الدخشة ان هذا الا افتراء  
على الخلقه ، والكسفة السبعة مد شام هي ام القير ومعدوه ، وان  
من يعرف بحكماء الك نواكفة ويسكم عمو لاني حير شؤون ها  
وفي العرب بعدكم رومه لا كلف المضمين رسوماً ولا بقى دعوى  
هي بيه فقرهم وكفى لانت فقر شدة من حوري رعه كل  
من اسداعى ، ومن لك الحكم بحكمة الرول الي ها — ل افهرا في  
البحا كمت صير الاعب ، وافض فمبش لصلن قير مة من ادم  
كحماً يدفع له بدل ابعانه من صندوق المحكمة ويطبع اوراق لدعوى  
كاملها على حسابا حسب عادهم وكذلك جميع امراعات ولو كاف طبعها  
الامم وثلاثة الاف ايرة لسانيه وكتيرون من سقااص الاسايبين الذين  
فصب في دعاويهم بحكمة الرول في رومه ثم يدعوا عرشاً واحداً لست  
الحكمة مع ان اوراقهم قد كتب ترحب الى الامة الاسانية او الايطالية  
او لافرسه او الاكثيرة ، وهي اللغات الرسمية لدى ملك المحكمة  
وكتبت طبعاً او تطبع اعمال الدعوى سبي سعة طبعاً متقناً وكتبت  
الحكمة احرة بحم لدهم عهم ، الحب وثلاثة وربعة الاف ليرة لسانيه



وام في بلادنا والقصى الكسبي لا تنقص راساً سوباً يريد على الألف ليرة  
 امانية ويكفي من يعيش سعة اشهر من السنة بـ كل على مائة الاسقف  
 وسبعون في المائة من مستأجرين فقراء لا يدفعون رسماً لحكمه من يذهب  
 صاحب سعوى او لا اسقف ليقم دعواه فبضمه ويجس اليه مال فوق  
 مائة الصرخى الي مؤلفه ثم لا يرسل حبه لاه - دعواه صاحباً دوفر عليه  
 وعلى حضمه مشقة وه لا وحضه او حضمه لان كلبي انه الروحى ولا حله  
 يعيش بالظلم والعاقبة ويموت !

## ٥

### المراقبة والتعتيش والمساواة

يهودون كما هم دون راءه ودون مدش وان دؤمه لا  
 سعهون ان يظنوا - واة بحكمهم بنحوكم الشرعية المحونة من  
 بحكم ادوية والحضه لراوة الحكومة ونفسها .

ان الدين يهتمون بحكم هذه " هذه " دور اصول الدين الماسحي  
 ولا هم يعرفون الكنيسة الكاثوليكية بطبيعتهم ورسائلهم وروايتهم فهم  
 يعبرونها مؤسسه من حذر تؤمست بشر ، حاضره او يحب ان يصنع  
 في جميع اموره للسلطة المدية في كل شيء ، بما هو ووحى او شبي او  
 دمي ولو عرفوها بحكمهم - سعهون لموسسه بل هذا القول حتى ولا  
 تفكير ينتج مثل هذا القول .

والكنيسة مؤسسه اعية اسمها " السيد المسيح اذله خلق والاسان احق  
 وكما ان سلطان السيد المسيح من الله وان سلطه الكنيسة المستمدة منه  
 هي من الله والله وحده يؤذي حضمه عن ائمه .

والكهوت من ائمه والاسقفية من شريعة الله ورؤسسه " الكنيسة من

شرعة الله ورأس الكنيسة غير المنظور هو السيد المسيح ورأس الكنيسة  
المنظور هو بطرس وحلفاؤه الذين آخروهم اليوم هو البابا بيوس الثاني  
عشر المائت سعيداً .

وهذه السلسلة الكاثبة بوضع الله من عهد السيد المسيح مرسطة  
عنها درياض آخر كسبي من عهد الرسل والكنيسة مقبوض بالخضوع  
لأهله الأبرشية والأسقف مقبوض بالخضوع رئيس الأساقفة وهذا لا طريق  
والضربك لا ، والله يثق به في والشهراة يحيى كنوايكى مرصط  
مده المبالغة بواطة حوري الرعة .

والكنيسة اودهم واملاكهم ومؤسستهم من رهبان وارباب  
ومدارس وملاحين ومبشرين ومستشفيات وكهنة ملك الله موكولة الى  
اداره الكنيسة وعلى الكنيسة المؤسسة لاهوتها وعلى الكنيسة بوصفها الكنيسة  
وعلى اوقافها واملاكها وهى يسع ذلك لا يسيطره لاحد من ملائكة العالم  
وسلطته الدينية ولا تدخل ولا رفاة ولا امتياز على الاطلاق الا  
لرئيسها الاعلى ولمن هم دونه من الرؤساء بحسب نظام التسلسل وبها راء  
الاهداف التي يتبعها الواقفون بشروط ولأه او اسقف او الامارات  
الموصوفة . يدي رجال الكنيسة والكنيسة تقدم عنها حداً لأصحابها  
وعلى ذلك ما عادت الكنيسة تعمل في هوائها الجديدة وفقاً او مؤسسة  
دينية مقيدة بشرط وهي ماضية في شريعها احدثت على فك هود كل  
عودة موضوعة - في على بعض اوقاف من مثل الولاية على الوقف  
والا - محقق فيه

والكنيسة باسم الله تحكم ويدير ولا ذل له يعني لها وباسم الله تحكم في  
قضاياهم لا باسم الشعب لانه ليس مؤسسة من احزاب الشعب هي ام واب  
لثوثنين اسخوس اليهم تعليم الله ومسيحه ، ولا ذل لا يقدمون حساباً

لأولادهم ولا مستبدون سلطانهم على أولادهم من أولادهم . فالكنيسة  
تعد ذات وتوافق وتعاقب المرتبطين معها برابط الوحدة ، قالوا برفض  
الكنيسة كلها وكل مجمع من مجتمعاته ، يقولون عن الخاصة :  
« وكل من يترتب مسؤول عن طائفة وكل سقف عن أورشليم وكل كاهن  
عن وعيته »

والرؤساء الروحانيون من الذين إلى أصغر كاهن يشيرون انهم  
الكنيسة على أملا أحدا لا حيا بالظهور ولا لوجود أحدا لا أحد من  
أولادهم أو من الحكام أميين من عملاء عليهم السيد المسيح القائل :  
« فليظهر نوركم ، م الذين يوروا أعمالكم الحسنة ويعبدوا الله الذي في  
السموات ، وجميع دول الأرض أميين في مختلف العصور عرفت ذلك  
وهم دون بعض أن يسيطر على الكنيسة وعلى وفاءها وملكانها ، فمردود كات  
الطوبى مع لا سببا ومن الكنيسة ولم ترشح الكنيسة لقوة بشرية معدومة  
لا تروى ولا تلوغ ولا تلتصق بجميع أشكال الوحشية أي كلفها ذلك  
دوما ، ماتت من الأسافة والوف من الكنيسة والرهان وعشرات الآلاف  
من الشعب المؤمن . ولم ترشح الكنيسة للدول المسيحية التي قدمت عليها  
هذا الشأن وانتهى م الأمر إلى انضمامها عن الكنيسة بالمالين .

والدول التي اعترفت بالكنيسة محقوقة في العصور الماضية أو الحاضرة  
سواء أكانت مسيحية أو غير مسيحية قد احترمت قوانين الكنيسة كل  
الاحترام ولم يطالب الكنيسة برفاء ولا بشراف بل كانت تتراكم  
الخرق المذمومة في العصور بسطام بجاه وجاه وجاهم بحسب قوانينها  
الكنسية وعاداتها وتقاليدها .

وفي أواخر عشرين كان بعض المفاصل المحكوم عليها ، تعاقب أرواحهم  
يرفعون الشكوى في العهد العثماني إلى الصدارة العظمى في الاستاء ، ضد

الحكمة الامعة او بصير كيه كانت الدداره تحول الشكوى الى  
 البصيرك لبصر في امر بعدل الله او بسير ومتى فعل ذلك بعدت  
 حكمه بدور مراعه وما دخلت قصه بطة عنيه بحكام البصير  
 الكسه لا في ما هو روى منها ولا في ما هو رمى او ملايس للزمنيات  
 فصل صلاحيات الرؤسـ اروحيت الى روجه ورميه هو مدعه حدهـ  
 والبصيرت الرمه و فكرت ولا كانت بتكرت قصه ان تواص اعمال  
 البصيرت بروجه امعه بصلاح لام كانت مقصده ان البصيرت  
 الكسه هي اشد حرص من جمع البصيرت البصيرت في المحفظه على  
 فواسمها وعلى مباح البصيرت البصيرت لان عيها هم رجال الله وهم  
 بصيرت عيها هم الله بوشاد اصمير ووجه لا يوحى بصدقه لرميه لام  
 كانت نعم والعلم كله بعلم الا الذين اعلموا عدوهم عن رؤيه البصيرت  
 آدابهم عن سماع الحق وحققوا صواتهم في امرهم بالبروح الى  
 الحق واعلم كله عنه انه لا يوجد حكمه ولا مؤسسه في الله لم يها  
 كانت عامة وصارمه ورافقه بغير عني بغير لقوم على وعلى القامه على  
 بغيرها مثل الكنيسة الكاثوليكية .

وعلى حوري الرعه مرافقه شديده من مصرايه وعلى المضرب مرافقه  
 اشد من بصير كيه وعلى بصير كيه مرافقه اشد من الجاسع الرومانيه  
 المقدسه ومن واديه البصيرت البصيرت ولا يحدده وكلها مقروبه  
 بالعدل والحكمه دون بشهر ودون بغير وعنده الله يومه على ذلك  
 يعرفها القاضي والداني .

وها نحن نورد ملاحضات وعرضنا بعض الملاحكم الكنسيه التي ارضت  
 السلطات عليه في الغرب ان يمدد ، وهذا المثل يقع الراي عدم

الديني والحكومة المدنية في لدرجة الاولى ، فساء ونقوله في هذا  
الشان .

كتاب الدولة الايطالية قد اعطت المملكة الرومانية البابوية  
واعطيت اوروام واملأها ومؤامات في تلك الدولة وفي سائر المملكة  
الاطالية وقدت الكنيسة بقبول من حديد وهصب الكنيسة عن الدولة  
وم عتوف ه اصلاحات على رعاياها لافي الرواح ولا في غيره .  
وبقيت تلك الحالة تسعة وخمسين سنة وفي ١١ شباط سنة ١٩٢٩ تم  
الاماق من الكرسي الرسولي ودولة ايطاليا معاهدة هي مرعية الاحراء  
من دات الوقت فاعيدت ما الى الكنيسة الكاثوليكية حرسها وارواها  
واملاها ومؤامات وعتوف ه اصلاحات الروحية وصلاحات رومية  
ه حقوق من الصلاحيات لروحية او ملازمة ه واعيدت الدولة بان تها  
للكنيسة حكمها في المسائل التي هي من اختصاصها بواسطة دوائر الاحراء  
او الدوائر المدنية الاخرى فخصه ه مطلب ابصيا ان يكون له  
مراعاة على تلك الاحكام ولا على المحكم التي تصدرها من وضعت سدا خاصا  
هذا الشان يتعلق بتعديل احكام صلات الرواح معاد اشكاله في المادة ٢٤  
ه ان هذه الاحكام عندما تكسب الدرجة القطعية ترفع الى محكمة  
التمييز الرسولية العليا في كنيسة لتدقق فيها حتى اذا ما رأتها ه مدقة  
على العوا من كنسبه مامأ حواس اي دائرة محصه في الدولة لئلا يرسفها  
واضح كذا بامساعدة الاتراية من الكرسي الرسولي ودولة ايطاليا  
اصطوع باله الايطالية في المطبعة كنيكيا برومه ١٩٤٤ صفحه ٧٥

وعده كنيسة مسيح لا يخص لرونة دولة او ماطه ماره ه انه  
كانت في ما هو من اختصاصها وهي اعدت وافصل من رات وسير على  
رعيته لاه يقوم مقام الرعي الصالح الذي يعرف رعيه ورعيه يعرفه وير

عليه وببطل نفسه لأجل نفسه من "أحر" أو "مور"

والدولة التي تعترف للكسبة بصلاحها في شق كل النفع أي حق  
بعضها واستحقاقها وبشدة حرصها على بوسع مدانة بن رعايتها أمام الله  
وعدمير لا أمام الناس فقط. ومثل هذه الدولة لرمية بحول كل شكوى  
ترفع اليها ضد إحدى الدوائر أو المحاكم الكسبية، أي المارجع الديني  
الكسبي المختص بالأجراء اللارم ورفع خطابه إذا وجدت ولا تعترف  
للدعوى الكسبية بصلاحها في الأمور التي يجب أن تعد أحكامها  
بواسطة دوائر الأجراء المدنية ضمن هذا العهد المتبادل من صراحة  
نص تشريعي يدهج في نص الاعتراف وأما حيناً

من كل ما تقدم يصح رده على الدين بقولون أن الرؤساء الروحانيين  
لا يستحقون أن يسلطوا عليهم وتبسمهم وبين أحكام الشرع ودلك  
في بعض المصاحبات المتعة من شأنه شيء رمي أو في ما يختص  
بعض معاشات الدين كم الكسبة من حراسة الدولة - رده بآراء ومور  
المحاكم الشرعية - أما الكسبة شرعية تعتبر من حكم الدولة والدولة  
تعين قضائها وتوافق عليها بتفتيش عام وخاص

فردنا هذا الشأن موحرماً في

أن المساواة التي يفرضها الرؤساء الروحانيون من التوائف اللامسة  
هي مساواة يجب أن تكون حسنة في حسنة ابتدئ الدية فلا يعترف  
بظلمة صلاحه ولا أنه لا يجوز من من صلب الدين أو دية إلا  
ويعترف لظلمة أخرى على نفسه في مسائل أنت هذه ظلمة بها من  
دنيا وآدمه بعد مساواة يكون الاعتراف لصحة صائمه بحقق في أمور  
الدينية أو في الأمور الملامة له سواء كان هذا الأمر مقدساً دسباً في نظامه  
الأخرى أم يمكن ولطمة اندرية تعتبر الوصية من صلب الدين ولا يطلب

لظوائف استباحة مدواها وذات طلب الاعتراف بها بحرف روث  
سواء كان ما يتعلق بالوجه عند ابها

يدعي اسمها السون اب مسنة الميراث عنهم هي من صلب  
الذي فصلوا بالاحتفاظ بها لمهمهم في تفتت الطوائف المسيحية  
بجانب الحكومة بالاعتراف بهذا الحق أصوة مسلمين عملاً بمساواة  
ان الطوائف المسيحية هم مساواة هذا الشكل الاعوج

هذا الحكومة وكون من محاصرت بملة اب واه ان المحاكم الشرعية  
هي من جسم الدولة ونحن نقول ان المحلة الشرعية هي من جسم الدولة  
بمدرسة قضاء فقط ونحن البشري في جسم الدولة التشريعي  
والقضاء ايضاً لان الكنيسة المسيحية عبر ان شرعها من الله وحكم  
بالتشريع في المسائل المعقدة. اشؤون ادينية واثروست الكنيسة هي  
من الله وليس للدولة اللدنة تشريع مدني ولا دوائر مدنية ولا قضاء  
مدني في هذه الامور ونحن مدون مع المحلة الشرعية والظاهرة  
والدورية ان يكونا من جسم الدولة بعد اي والادري والشر من  
ولكل ماله من الحقوق في رتبته كالعاشات وما شاكل

ود كانت الحكومة متى فحة الشرع في سبق لقضاء الشرع ولا  
غيره في الدين الاسلامي من عهد مؤسس الاسلام الى اليوم ان كانوا  
دنيا له حق التشريع والادارة وقضاء مساواة من الله رأساً بل كانوا  
رجالاً علماء معقبيين في علوم دينية محددين في تفسيره بخلاف الخلفاء  
والحكام امسبون ومن حل محلهم نقضوا ما في امور الدين والدنيا  
فكل ما عند الطوائف المحمدية ان شرعهم بحسب ان يكون مصداق  
على كتابهم مدني متروكة هؤلاء مطلقاً على لقران الكريم وامن  
صلاحهم مسيدة من لقران نكروا ونحن يحرم حرسهم في معتقداتهم

ولا من تلك الحرة ولا قبل ، كما يحرضها أو غير بسببها أو  
لإعتدالها أو لكتابتها أو لأحوالهم بشخصه .

أما العيش على حد الشرع فكان بحر محكمهم يوم كانوا وحدة الدولة  
وخدمهم في جميع شؤون الدولة والشؤون الرعية المتعلقة بأمر  
الدين غير أنهم لأن ندم في دولة للإسلام لم يكن معصلا عن الدنيا  
وعندما انفصل القضاء شرعي عن الرعي في أواخر العهد العثماني  
وانحصرت صلاحيات وحدة الشرع في الأمور الدينية الإسلامية بقيت  
أحوال الشرعية خاضعة للحكومة في حين العدة وفي النفس على محكمهم  
وفي تلك الأمانة نفسها وفي رب الحرة الإسلامية في هذه البلاد كانت  
الكنيسة المسيحية منزع صلاحها من يد الدولة من الرعية  
دون رقابة أو تفتيش

ومع هذا فإن نحن نبحث في تاريخهم معيدين في بحثنا على  
نص القانون نفسه .

فقد كانت المادة ٢٢٤ من المرسوم الأتوري رقم ٢٤١ الصادر  
الذي كره الشرع الإسلامي والجمعية في ١٢ ١٩٤٢ و بعد في ١٢  
سنة ١٩٤٦ ما يأتي :

« ندرس المحكمة العليا كن من الدين يكاف بنفسها المحاكم  
الساكنة له ويعود في مهمته هذه من مدني مدني رسوم » .

فمن هذه المادة في مفرد لدرى صريح وهو ينطبق بروحه على نص  
المعاهدة المفقودة بين العدل والكروسي الرسولي الذي اشترى إليه أن  
الحكومة الاتحادية تركت محكمة أمير الدين العليا في الكروسي الرسولي  
أمرافه على الأحكام لصدوره من قضاء الكنيسة والواجب بعبه .



نواطة المذهب المذمومة ، فليس من المستغرب ان يعترف الحكومة  
الله به للمعتقدات الكسبية دون فائدة محكمة العدل في كل طائفة هم  
سويون يعيش على المحاكم التي هي دون حكومتهم في طائفتهم .

هذا مع العلم ان الحكومة اللامسبة قد حوت فائدة الشرع في المحكمة  
«علما ان من اطلاقوا المسبة والمهمرة يعيش احكامه ان معه له مع  
انها هي التي ست تقدم المحاكم الشرعية لانه اعترف به فقط عاثره  
بحر دا عن المدخل في مسه ام في الكسبة الكاثوليكية وفي سائر  
الكنايس المسيحية فالشرع كله في ماضي الاحوال النحضة هو  
للكسبية ومن وضعها وحدها .

فقد رافا ان من الصوائف اللامذمومة لا تقوم بنفسه  
شكل حكومي صرف بل يقوم كمن سبق فقد الاعتراف بكن طائفة  
واحوا لها اشخصية عوحدت بها وآداب دينها فلا يرجع هذا الاعتراف  
من طائفة حق اميرة من ادب او من الامارات ادب او حق مكسبا  
على من لا يجب ويترك اصنافه اخرى كن ما مدعه له من دينها ولو لم  
يكن منه كحضر الله في او يقرض اصنافه حتى مدنى مكسب بها يزع من  
هذا الحق من طائفة اخرى

هذا هو اساس المساواة .

والرقاء على المحاكم الكسبية موفرة ويمكن وضعها بنص قانوني  
او دستوري وقد اقر في هذه الاثر من البابا ودولة ايطاليا فيكون  
هذه الرقوة شكية المسير الكاثوليكه بحاء الصوائف الكاثوليكه  
جميعها ومحكمة امير الارثوذكسية فحده الصوائف الارثوذكسية كما  
هي لمحكمة اشرع المسبة العدل والمحكمة الشرع اعيا طعمه بحاء المحكم  
الشرعية المد في كل من اطلاقها

واما تراسب معاشات لقضاء الصوائف المسيحية والدرورية فلا تدعى على

حق الحكومة التدخل في تعديلات الشريعة ولا يمكن ان ينسحب على  
كوب قصة الشرع منتهى الحكومة الا بنية هذا امر لا ينبغي  
تكاليف الحزب دفع معاشات لعدة المحاكم الشرعية كميات كبيرة واما  
ما ينبغي ذلك فهو الخدمة التي تقوم به قصة الشرع لفرق كثير من  
الامة في الامة الاسلامية في مورد الخدمة من هؤلاء هم من جسم الدولة  
لا وجود لغيرهم فيه الخدمة انفسهم في مورد شرعية

هذه الخدمة تقوم به قصة المحاكم الكنسية بالهام وكمال ولا تحول  
دون تحقيق ان الخدمة الكنسية بعضهم رؤساء وهم لروحانيون ان حق  
الدين الذي يعود الى حسب الدين ان لا يصح في الدين المسيحي ان يقضي  
في الاحوال الشبهة المتعلق بالدين ولا الكهنة او الاضافة ولا يصح ان  
يسلمهم للعضاء الارثوذكس والدينيين

حق الامة اللسان معاد لا يحسن اجزاء الشعب مقدس وعمل في  
خزانة الدولة ان تقوم بالخدمة الامة هذه محكم سواء اكانت مدنية ام  
دينية ولا يجوز ان تصرف من الحزب معاش لخدمة فرق دون الآخر لان  
الامر ليس جميعهم معاشون الحزب ان يذهبوا من حوائج وهم بحكم  
القانون سواء

## ٦

## التقدمة والرجعية

بهم بعضهم ان رجعون بعد حرجاً في سبل قدم شعب  
وحكومة في التشريع وعضاء واهم يرون ان تحاروا دول العرب  
في تشريع مدني تضمن حقوق الانسان في شرعه لاسان

وهنا وقول ان العصرية اي اعقبها اكثر دول اوروا الحديثة  
بالانفصال عن الدين ووضع دميير متعددة هي لرحميه بعضها لان اوروا

المتحدة المسيحية وجمعته انت الى الشريعة الوحي السامي لاصراية لا  
بل ردت هجي على اديني واحقة ربه وارجله اكثر من اديون اليونانية  
القديم لان الدولة الرومانية كانت تحترم جميع اديان الامم التي خضعتها  
لسلطتها ارمي عدمه يعترف به وكانت يعترف لكل امة دينه ومشيده  
عن ذلك الاتجاه الذي انسخي في اوانش صوره

فما يروى بعض الدول العربية المتحدة كفرنسا هي على راحة وقد  
سبب لاورورن الحراب والعرض والحروب بما لم يسمع منه وسبب قد  
الآداب والاحلاق الى حد فبيع يمدون بحرف ادينيه العصر والامم  
العربية عن بكورة ايها

وطايا التي اعتنقت ادينيه الرومانية سنة ١٨٧٠ وجد اديون  
كنيسة الكاثوليكية شريعتهم وادام رفضت عدت مع تسع وحمس  
سنة ضمن اديون انفسهم خلافا في ادينيكان احتجاجا على فاعترف  
للكنيسة بجميع حقوق ادينيه ومصلاحيات ومسارها ورحمتهم  
او قافوا وممسكهم لاما رت ان حاسم في هذه عن الكنيسة مدونه  
الحراب ورثت اديني العصر الواحد اديني - عد الحكومة على حفظ كيان  
ادونه وسمت وبمساعدة الحكومة على نشر الامن وروح العظم والادب  
في الامة وتوفيتها هو الكنيسة

وعندما حاول الشيوعيون ان يدكوا كنيسة الله في الحقنة التي  
عبرت بين سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣٩ سقطت الدولة عن ادينيه وشريعة  
مدني شيوعي كافر وقعت الامة الابدية ككريم الساحة في وجوههم  
فكاهما افتاد الله يد حذرت لا تحصى في الارواح والاموال والثر

فمن وكل عدل يعتبر ان اسعاد الحكومات والدولة عن الله اكبر  
كارة يمكن ان نصيب امة او محبة او دولة فدولة اللهية الصغيرة

العدد - كما الحقيقة - - - - -  
كل كوكب في جميع قاع المصير - - - - -  
مركزا - - - - -  
عن الدين والاعتدال على الله - - - - -  
ويحدث عنه - - - - -  
الله - - - - -  
والموت هو يوحنا - - - - -  
وكان - - - - -  
العلم وعطام دوله وكون معه وكون معه - - - - -  
ثم هرا وإدارم وعطام دوله - - - - -  
والاداب الدنيا - - - - -  
عند العرب من وحدة وول - - - - -  
سج - - - - -  
محوره - - - - -  
والاداب - - - - -

### الخلاصة

الاحقي من الذي الله - - - - -  
ومعهم هذه الامعة الوحيدة عن مسألة الاحوال - - - - -  
موقف - - - - -  
داروه - - - - -  
المشريع - - - - -  
والمطلق والضمير - - - - -

فليس جميعه - - - - -  
درس اي مشروع - - - - -

فليس من دواعي العجلة في هذه القضية الجارية انما هو كمن سار  
مسئولا عن هذه القضية فلا يستصعب ان ياتي او شيعي او درزي ان  
يقول ان هذه قضية مسيحية اداري ان مشروع لا يمس شيئا لحقوق  
المسيحية انما هي المرسوم رقم ٢٤١ او قانون سنة ١٩٤٨ لان كل شيء من  
نواب الشعب في الجمهورية اللبنانية قد تم من جميع الطوائف  
ومجالسهم الدينية والادبية كما هو المرسوم من ان يكون له وعن  
استقلال لبنان بأكمله وعن ابناء لبنان جميعهم لا يمس ولا يجب

ان نسمع ان ثانياً اسباباً خفية مشروعة في الاحوال الشخصية  
مرات عدده او بعض طوائفه على طوائفه اوجب كعبه وقوله هذا مشروع  
للطوائف المسيحية فليس في النواب انهم في واقعهم انهم  
ان كانا لا يكون ذلك عندنا في كاترا وندوب. وهم يريدون ولا شك ان  
يحفظوا على لسان واستقلاله فسبقوا للسلط حفره وفي هذه المسألة  
والاملامية واسدودها كما هي الحال اليوم فراحوا يرفع من ان حفظوا  
على نواب الكرام ولكلهم احد من نوابهم عن حفرهم  
انقره الله. كم الشرع والسياسة والطعن في المرسوم الانتخابي رقم ٢٤١/١٩٤٢  
وقانون الطوائف الدرزية احد في ٢٤ سنة ١٩٤٨. والمعارف  
م الطوائف المسيحية واتخذت لاسرائيلية قانون ٢ سنة ١٩٥١  
فهم كلهم معاً انهم ليسوا من حلاله من امتهم في الشارع  
اي الكهنة والدين وثقبة الاله تحت سر القمامة، صف واحد وصوت  
واحد يطالبون بالامانة الدينية والحقوق على الاله في موضوعه في  
اعاقهم وهي المحافظة على المقدسات والادلة وعلى حقوق الطوائف  
كاملة غير مقنونة وعلى روح الاخوة بين المسلمين بوصفهم المواواة  
طوائف لبنان

بيروت في ٢ نيسان سنة ١٩٥٢

د. عبد الله محمد د. محمد الطوائف المسيحية والاسرائيلية

الحوري منصور عواد

## جدول بتاوين المواضع

الموضوع	الامتداد
الكتاب الموضوع	الامتداد
١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥
٦	٦
٧	٧
٨	٨
٩	٩
١٠	١٠
١١	١١
١٢	١٢
١٣	١٣
١٤	١٤
١٥	١٥
١٦	١٦
١٧	١٧
١٨	١٨
١٩	١٩
٢٠	٢٠
٢١	٢١
٢٢	٢٢
٢٣	٢٣
٢٤	٢٤
٢٥	٢٥
٢٦	٢٦
٢٧	٢٧
٢٨	٢٨
٢٩	٢٩
٣٠	٣٠
٣١	٣١
٣٢	٣٢
٣٣	٣٣
٣٤	٣٤
٣٥	٣٥
٣٦	٣٦
٣٧	٣٧
٣٨	٣٨
٣٩	٣٩
٤٠	٤٠
٤١	٤١
٤٢	٤٢
٤٣	٤٣
٤٤	٤٤
٤٥	٤٥
٤٦	٤٦
٤٧	٤٧
٤٨	٤٨
٤٩	٤٩
٥٠	٥٠
٥١	٥١
٥٢	٥٢
٥٣	٥٣
٥٤	٥٤
٥٥	٥٥
٥٦	٥٦
٥٧	٥٧
٥٨	٥٨
٥٩	٥٩
٦٠	٦٠
٦١	٦١
٦٢	٦٢
٦٣	٦٣
٦٤	٦٤
٦٥	٦٥
٦٦	٦٦
٦٧	٦٧
٦٨	٦٨
٦٩	٦٩
٧٠	٧٠
٧١	٧١
٧٢	٧٢
٧٣	٧٣
٧٤	٧٤
٧٥	٧٥
٧٦	٧٦
٧٧	٧٧
٧٨	٧٨
٧٩	٧٩
٨٠	٨٠
٨١	٨١
٨٢	٨٢
٨٣	٨٣
٨٤	٨٤
٨٥	٨٥
٨٦	٨٦
٨٧	٨٧
٨٨	٨٨
٨٩	٨٩
٩٠	٩٠
٩١	٩١
٩٢	٩٢
٩٣	٩٣
٩٤	٩٤
٩٥	٩٥
٩٦	٩٦
٩٧	٩٧
٩٨	٩٨
٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠

## نسخة الواحدة

في ٢٠٠٠ نسخة  
في الخارج دولار واحد

في ٢٠٠٠ نسخة  
في الخارج دولار واحد





DATE DUE

[illegible]



347.6:H96mA.c.1

عوال، منصور.

[لبنان، قواتين، المنظمة، التبع،] مسألة ال

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



#100000



